



PROVISIONAL

A/40/PV.24

10 October 1985

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الاثنين ، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، الساعة ١٠/٠٠

(إسبانيا)	السيد دي بينيبي	: <u>الرئيس</u>
(رومانيا)	السيد مارينسكو	: <u>نائب الرئيس</u>
	(نائب الرئيس)	
(إسبانيا)	السيد دي بينيبي	: <u>مترجم</u>

- المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

(زمبابوي)	السيد مانغويندي
(منغوليا)	السيد دوغرمورين
(البحرين)	السيد آل خليفة
(الجمهورية الدومينيكية)	السيد فيغا امبيرت

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحیحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

85-64139/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند [٩] من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد ماغويندي (زمبابوي) ((ترجمة شفوية عن الانكليزية)) : أود أن أعرب لكم - سيادة الرئيس - عن تهنئي لانتخابكم لرئاسة الدورة الاربعين التاريخية للجمعية العامة . وأنا على ثقة من أن خبرتكم الدبلوماسية الهائلة وحكمتكم البالغة سيقودان أعمال هذه الدورة الاربعين الهامة للجمعية العامة الى نتائج مثمرة . كما أود أن أؤكد لكم - سيدي - تعاون وفد بلادي معكم في جهودكم الرامية الى تنفيذ المهام الصعبة المنوطة بكم والانطلاق بمسؤولياتكم الجسام .

ونود ، في نفس الوقت ، أن نعرب عن تقديرنا لرئيس الدورة التاسعة والثلاثين لهذه الجمعية ، شقيقنا السفير بول لوساكا ، للاستلوك الكفء والفعال الذي أدار به شؤون الدورة الماضية .

وأخيرا ، أود أن أتقدم بالشكر للأمين العام على جهوده التي لا تكل في السعي من أجل احلال السلم وللتفسير العملي الممتاز لما تعنيه الامم المتحدة وهو ما يبرهن عليه في العام الماضي لملايين الجوعى والمشردين في العالم . إن مثل هذا البرهان الملموس الناجح للجهود القيادية الجماعية في حل المشكلات الانسانية العولية - كما شاهدناه في العام الماضي - يبشر بالخير في المستقبل وهو تبرير كبير لاستمرار وجود هذه المنظمة .

واسمحوا لي في هذا المنعطف أن أعرب عن أسمى شعب وحكومة زمبابوي البالغ للمامة التي حلت بشعب المكسيك الشقيق خلال الشهر الماضي ونحن نتقدم باحر تعازينا القلبية لشعب وحكومة المكسيك ونعرب لهما عن مشاعر التضامن في هذه الاوقات العصيبة . ان تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة لهذا العام الوارد في الوثيقة (A/40/1) ، مثله مثل غيره من التقارير السابقة يمدنا بالافكار ويوقفنا على

الحقائق ، المشجع والمقلق منها على حد سواء ، ويحدد ويحلل أوجه القصور وجوانب القوة في منظماتنا ، من كيائها العام الى مختلف هيئاتها ، وينبه الى أوجه الانحراف عن المقاصد والمبادئ الأصلية لمنظماتنا ، وخاصة الاتجاه صوب الفردية والانعزالية والحماشية على حساب الجماعة والاممية والتعددية بل واستبعادها . ويقدم النصح بشأن بعض مسارات العمل لاملاح الاضرار واستعادة الثقة والامل في قدرات المنظمة وامكاناتها . ويحدونا وطيد الامل أن يدرس هذا التقرير والاعلان الذي سيصدر خلال الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الأربعين بجدية ، وأن تنشأ على أساس ذلك آلية لاستكشاف الاماليب الخاصة بتنفيذ بعض الاقتراحات التي قد تقوى منظماتنا .

في نهاية الحرب العالمية الثانية ، منذ ٤٠ عاما مضت ، واجه العالم مدنا محطمة واقتصادات مخرّبة ، وملايين اللاجئين والمشردين وملايين اليتامى والعجزة من الرجال والنساء وملايين البشر الذين كانوا رازحين تحت نير السيطرة الاستعمارية ووطاة القمع . ومن أنقاض هذا اليأس ، ولدت الامم المتحدة كرمز للثقة والامل في مستقبل تكون فيه كل الامم كبيرها وصغيرها حرة تتحمل بالمسؤولية الجماعية لميانة السلم ، مستقبل تقوم فيه كل الامم الحرة " ... بانماء العلاقات الودية ... على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها " ... ومستقبل من " ... التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والانسانية ... " .

لقد ذكّرت متعمدا بالمقاصد المذكورة لهذه المنظمة . وبالمثل اذكر متعمدا بالمبادئ التالية لها أو هي مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها ، والمبدأ الذي يقضي بأن يقوم جميع الاعضاء في حسن نية بالالتزامات التي أخذوها على عواتقهم بموجب الميثاق ، والمبدأ الذي يقضي بأن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والامن والعدل الدولي عرضة للخطر . والمبدأ القائل بوجوب امتناع أعضاء الهيئة جميعا في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الاراضي أو الاستقلال السياسي لاية دولة .

لقد اعتبرت تلك المبادئ والمقاصد الأساسية التي لا مفر منها ضرورية لاستتباب السلم وصونه وممارسة العلاقات الدولية القانونية المتحضرة . لكن بعد مرور أربعين عاما على انتهاء الحرب وانقضاء الفترة الطويلة نسبيا للسلم التي لم يسبق لها مثيل ، والتي شهد العالم خلالها وبسببها انتعاشا اقتصاديا وتوسعا هائلين ، وتطورات سياسية وعلمية كبيرة وزيادة في الوعي والتمتع بحقوق الانسان ، يواجه العالم خطرا آخر ، هو الخطر الناجم عن استهانة الانسان وتشككه في قدرة الأمم المتحدة على الارتقاء الى مستوى التوقعات التي أنشئت من أجلها وفقا لمبادئ وأهداف الميثاق . ويشير هؤلاء المتشككون الى الصراعات الناشئة في كوريا وفيت نام ومؤخرا جدا في امريكا الوسطى ، والى الحرب العراقية الايرانية والصراعات الدائرة في افغانستان وكمبودشيا وناميبيا والمشاكل الناجمة عن نظام الفصل العنصري البغيض الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا وما الى ذلك .

وتضم قائمة اخفاقات الامم المتحدة ، استمرار سباق التسلح وانتشار القدرة على استحداث الاسلحة النووية الى خارج ما يسمى بالنادي النووي ، والانسحاب من بعض المنظمات الدولية أو التهديد بالانسحاب منها مثل منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة العمل الدولية ، وعدم انضمام بعض الدول الى معظم معاهدات حقوق الانسان أو عدم تصديقها عليها ، والانتهاكات التي لا حصر لها لميثاق الامم المتحدة وقراراتها ، والاستخدام المتكرر لحق النقض عن عمد لإحباط أصوات الأغلبية في مجلس الأمن ذاته ، أو إحباط توصيات الأغلبية الساحقة في الجمعية العامة - وهو تقليد يسخر من العملية الديمقراطية التي نعتز بها جميعا - والاحتقار الذي ترفض به بعض الدول ، وباستخفاف ، أن ترد على التهم التي وجهت اليها في محكمة العدل الدولية .

وعلى الرغم من الاخفاقات وأوجه الضعف الواضحة في الامم المتحدة بسبب الافتقار الى الارادة السياسية من جانب بعض الدول التي ترغب عن تقديم مزيد من الدعم للمنظمة ، فقد أظهرت منظومة الامم المتحدة ملامحتها ، وقدرتها العملية ، والحاجة الماسة اليها .

وعندما تخفق الامم المتحدة ، تكون الدول الاعضاء مجتمعة ، في الواقع ، هي التي اخفقت ، وعندما تصيب الامم المتحدة النجاح ، يكون ذلك نجاحا جماعيا للدول الاعضاء . فالامم المتحدة ما هي إلا أداة أو وسيلة للتيسير ، توجد تحت تصرف الدول الاعضاء . فقدرة الامم المتحدة على مساعدتنا جميعا أن نصل بنجاح الى مقاصدنا ، تتوقف على جهودنا الجماعية بغية الحفاظ على ازرار التشغيل المحيطة لهذه الآلة ، بقوتنا وتضافرنا .

لقد تطورت الامم المتحدة وأصبحت مركزا يقول عليه لتنسيق أعمال الامم في جميعها لتحقيق الاهداف المشتركة . ويتعين علينا أن نتحد جميعا ونؤكد من جديد تصميمنا على تحسين أداء المنظمة من أجل إقامة عالم أفضل ، ونتجنب خطر الارتداد الى التقوقع كل منا داخل عالمه الانعزالي المفير ذي النعرة القومية المتعصبة التي تغطي

الى الغرض . اننا نؤمن بقدرة النظام المتعدد الاطراف على حل المشاكل الدولية . ولكن ، يجب علينا ان نفي بالتزاماتنا تجاه الميثاق ونعمل وفق مبادئه حتى يصبح ذلك حقيقة واقعة .

وثمة هدف من الاهداف الرئيسية للأمم المتحدة يمثل الرابطة الاساسية لاجزاء الميثاق هو "انقاذ الاجيال القادمة من ويلات الحرب" ، ولتحقيق هذا الهدف ، فإن جميع الدول الاعضاء مدعوة الى الاتحاد من خلال اتخاذ التدابير الجماعية لمنع تهديدات السلم أو ازالتها تماما . وبعد انقضاء اربعين عاما على انشاء المنظمة ، لم تنجح الدول الاعضاء حتى الآن في ازالة اخطر تهديد للسلم وهو القنبلة المٌسلطة على رؤوسنا . وفي حين كانت دولة واحدة تمتلك القنبلة قبل اربعين عاما ، يوجد الآن خمس وربما تسع دول تمتلك الموارد والدراية الفنية لتصنيع الاسلحة النووية ، وما زال العدد مستمرا في الزيادة . إن القدرة التدميرية الكلية للقنابل التي تمتلكها الدولتين العظميين الرئيسيتين فقط - وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي - تكفي لقتل وإبادة جميع البشر وكل كائن حي على وجه البسيطة ، ليس لمرة واحدة فحسب ، بل عدة مرات . ولكن ما زال تكدس اسلحة الإبادة الشاملة وتطويرها وتوزيعها مستمرا ، بل وهناك بعض الخطط الرامية الى وزع عدد منها في الفضاء . فماذا يتبقى من الفضاء للأغراض السلمية ؟ وما زالت فرص اندلاع المحرقة النووية تتزايد مع الانتشار الحتمي للأسلحة النووية . فانتشار الاسلحة أمر لا مفر منه ، لعدم التزام اولئك الذين يمتلكون هذه الاسلحة بشروط معاهدة عدم الانتشار . وقد ذكر الامين العام في رسالته التي بعث بها الى المؤتمر الاستعراضي الثالث للدول الاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ما يلي :

"ولست المعاهدة ذات اتجاه واحد فقط لانه بالتوقيع عليها ، تكون الدول الاطراف الحائزة للأسلحة النووية قد وافقت على متابعة التفاوض مع حسن النوايا ، بشأن التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت قريب وتحقيق نزع السلاح النووي . وفي هذا السياق ، كان تنفيذ المعاهدة من

جانب واحد فقط الى حد كبير ، مما أدى الى الشعور بالقلق الذي له ما يبرره مع ازدياد مشاعر عدم الارتياح من جانب الاطراف غير الحائزة لاسلحة نووية . وينبغي أن يفهم أنه من غير المعقول أن يطلب فرض القيود على جانب واحد مع وجود التوسع غير المحدود في الجانب الآخر .

وينبغي أن نلتزم بهذا التحليل الواضح . فالسلم من مملحتنا جميعا ، وكلنا نحتاج اليه . فلنشارك جميعا في الخطوة الاولى ، وهي خفض الميزانيات العسكرية - التي تصل الآن ، حسبما أعلم ، الى ٩٠٠ ٠٠٠ بليون دولار - ولنستخدم الوفورات في إطعام الجوعى وتوفير المسكن للمشردين ، وعلاج المرضى ، وتعليم الجيلة والاميين . ولا بد أن تلتزم الدول الحائزة لالسلحة النووية بروح ونم معاهدة عدم الانتشار لعام ١٩٦٢ وتبدأ في محادثات خفض الاسلحة التي تفضي الى توقيع معاهدة للنزع الشامل للسلح النووى . وينبغي أن تهدي نفس الدول الاطراف الحائزة لالسلحة النووية التزامها الصادق وأن تسمى دائما الى الاشتراك في مفاوضات الحد من الاسلحة النووية . ونحن ندعو كل الدول الاعضاء الى وقف تجارب الاسلحة النووية ، ونحني على تلك الدول التي استجابت لاصوات شعوبها وقاومت الضغوط التي تمارس عليها لإقامة قواعد للقذائف النووية على اراضيها ، أو لكي تسمح بزيارة السفن المزودة بالاسلحة النووية لموانئها . إن هذه الاعمال التي تقوم على المبدأ مستهم اسهاما كبيرا في إزالة الاخطار التي تتهدد السلم . إننا ندعو الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة أن يشاركا في مفاوضات جادة . لوضع نهاية لسباق التسلح الجنوني ، ونأمل أن يتجنب كل من الرئيس ريفان والامين العام غورباتشيف ، في اجتماع القمة المرتقب بين الدولتين العظيمتين الرئيسيتين ، محاولة كسب النقاط واتخاذ المواقف الاستعراضية ، وأن يتذكرا المسؤولية الجسيمة الملقاة على عاتقهما بالنيابة عن البشرية بأسرها ، لأنه لم يحدث قط في تاريخ البشرية أن بنيت آمال الكثيرين ومستقبلهم على حكمة القليلين وحسن ادراكهم ، كما هو الحال في عصرنا النووى .

وثمة تحد من اكبر التحديات التي تواجه عالم اليوم ، هي مهمة تحقيق التعاون الدولي لتنشيط الانتعاش الاقتصادي وتمزيقه بغية الخروج من كساد أوائل الثمانينات ، وهو أسوأ كساد مر بنا في فترة ما بعد الحرب . لقد عانت بلدان كثيرة ، أو هي تعاني الآن من أزمة جديدة ، وفي افريقيا ، أدت مجموعة من الازمات المتواصلة ، مناخية كانت أم من صنع الانسان ، الى ظهور حالة الكوارث بعواقبها الرهيبة .

وقد أعربت الآراء في سياق هذه المناقشة عن أننا قد خرجنا من حالة الكساد وانتهت أسوأ حالاته ، ولكننا ندرك أننا لم نخرج جميعا من أسوأ حالات الكساد ، لاننا نعلم جميعا أن هناك بعض البلدان ما زالت تعاني من وطأة هذه الحالة الرهيبة .

لقد أدت الآثار المجتمعة لكثير من هذه السياسات ، بل - في الواقع - الآثار المجتمعة لتلك المشاكل ، إلى حالة تؤدي حاليًا ببلدان كثيرة إلى ما يقارب الانهيار .

وبالرغم من أن هذه الملاحظة تؤيدها البينة التجريبية ، فإن من الأمور المشيرة للانزعاج التعليم بأنه ليست هناك أدوات سياسية للتفاوض في الوقت الحالي لمواجهة الاتجاهات السلبية الأخذة في الظهور . فبدلاً من التدخل سياسياً على نحو فعال ، يبدو أننا صممنا مصيرنا لبعض القوى السحرية التي تمورنا أنها مستقيم الانتعاش الاقتصادي عن طريق عملية تدافع عفوائية .

لكن الضرورة الحتمية الماثلة التي تواجهها الآن هي ألا نكتفي بالأحلام ، بل نضع مجموعة متسقة من السياسات المدققة والضرورية لمواجهة تلك الاتجاهات . وأول ما ينبغي أن نفعله هو أن نعمل لإيجاد السبل والوسائل اللازمة لإدخال سيولة جديدة في الاقتصاد العالمي من خلال توسيع قاعدة رأس مال البنك الدولي ، وتخفيف شروط الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، وإلغاء بعض الديون ، وإعادة جدولة الديون على سنوات متعددة بالإضافة إلى مسألة حقوق السحب الخاصة .

ومن الشروط الضرورية لانعاش القدرة الانتاجية ، إنشاء نظام تجاري دولي غير تمييزي مفتوح ودينامي . وعلى ذلك ، فإنه إذا كان للتجارة الحرة أن تستأنف دورها كمولد للنمو ، فمن المهم أن نوقف حالة التدهور التي أحاطت بنظام الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات) . ونحن نهيئ في هذا الصدد ببلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تفي بالتزاماتها التي أخذتها على عواتقها ولم تنفذها بعد والتي جرى التفاوض عليها في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) الرابع ، وفي الاجتماع الوزاري للغات المعقود في عام ١٩٨٢ .

وإذا كان للتجارة أن تصبح ذات منفعة لكل البلدان ، فإنه ينبغي أن تكفيل للبلدان النامية أسعار عادلة ومنصفة لصادراتها . والحقيقة أنه لا يمكن أن يحدث أي انتعاش اقتصادي دائم ما لم تتخذ خطوات عاجلة لحماية دخول منتجي السلع الأساسية الأولية . ولقد أظهر البرنامج المتكامل للسلع الأساسية بالفعل قدرته على حماية دخول

مستوى السلع الأولية ، وسوف يكون من المفيد لنا جميعا ان نتمكن من ابرام المزيد من الاتفاقات الطوعية الأكثر تفصيلا . إن تنشيط الصندوق المشترك للسلع الأساسية ودعم كل من مخطط تشييت حائل الصادرات ومرفق صندوق النقد الدولي لتمويل العجز في هذه الحاصل يفخيان الى الاسهام بشكل أكبر في انعاش دخول البلدان النامية .

ولن يستقر الانتعاش الاقتصادي الدائم إلا من خلال سياسات من شأنها أن تسبب نقلا مستمرا في الموارد المالية الى البلدان النامية . وليست هذه النتيجة مجرد عبارات خطابية لكن الدافع اليها يتمثل في أن البلدان النامية أخذا الآن في عملية تكيف عالية الكلفة وتتطلب مدخلات رأسمالية ضخمة . وفي مثل هذه الظروف ، يصبح الاتجاه الحالي للتدفقات العكسية لرأس المال من البلدان النامية الى البلدان متقدمة النمو أمرا غير مقبول ويتعين ايقافه . إن البلدان النامية تدفع الآن ٧٢ بليون دولار سنويا مدادا لفوائد الديون . وعلى مدى السنوات الخمس القادمة ، سيتعين مداد ثلثي ديون العالم الثالث أو تمديدتها . وفيما يتعلق بأفريقيا ، تشير التوقعات الى أن تدفقات رؤوس الأموال الخارجة ستتجاوز إجمالي تدفقات المساعدات الانمائية الرسمية .

وليس من الواقعية أن نتوقع من البلدان النامية أن تتمكن ، في المدى المتوسط أو المدى الطويل من توليد فوائض تجارية تكفي لتمويل التزامات ديونها المهيكله حاليا . كما أن من الأمور المخزية أن نتوقع من افريقيا ، القارة التي تكافح من أجل البقاء ، أن تتحمل عبء الديون الذي يمثل ٥٩ في المائة من حائس صادراتها . ورايها ، أساسا ، هو أن الكساد الذي حل في أوائل الثمانينات قد أوقف عملية تكوين رأس المال في البلدان النامية ، وأصبح ادخال رؤوس أموال جديدة يمثل مطلبها ضروريا لاعادة تنشيط العملية الانمائية . إن أسعار الفائدة المرتفعة ، كما هي الآن ، وندرة القروض الجديدة يجبران البلدان النامية على أن تجعل مداد ديونها على حساب وارداتها الأساسية . وليس من الواقعية أن نتوقع أن تتمكن الفوائض التجارية من نزع الغثيل من قنبلة الديون ، وخاصة في سياق التجارة الدولية الحالي الذي يتصف بالحماية المتصاعدة وتدهور أسعار السلع الأساسية وعدم استقرار النظام النقدي .

ويقنعنا البحث في الترابط القائم بين مسائل الديون والتجارة والمال والتمويل بأن النهج الضيقة الحالية المتبعة في معالجة أزمة الديون غير كافية . وان البلدان المدينة والبلدان الدائنة ينبغي أن تتشارك في حمل مسؤولية حل هذه الأزمة بشكل منصف ويوحى مثل هذا النهج بشرط ضروري لحل أزمة الديون ، هو أنه ينبغي للبلد المدين أن يظل في حالة يسر وقادرا على الاستمرار حتى يتمكن من الوفاء بالتزاماته التعاقدية . وهكذا فإن تلبية ذلك الشرط يمكن أن تحمي نظام الائتمان الدولي كما نعرفه الآن . وإذا كانت ضرورة الحفاظ على نظام الائتمان الحالي تمثل هدفا مشتركا ، وهو ما يعني أن يكون البلد المدين في حالة يسر ، فإننا نكون إذن في حاجة إلى محفل يمكن التفاوض فيه بشأن سياسات الديون التي تتفق مع ذلك الهدف . ومثل ذلك المحفل غير موجود في الوقت الحالي .

لقد دعت حركة بلدان عدم الانحياز إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون . ومن المهم أن تبرز الدورة الحالية للجمعية العامة تقدما صوب هذا الهدف . لقد أعلننا بالفعل أنه ليس من الأمور الجادة أن نتوقع من افريقيا أن تستمر ، على المدى المتوسط ، في النزيف الحالي لرأس المال الذي تسببه خدمة الديون . كما دعت الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمرات القمة التي تعقدها منظمة الوحدة الافريقية بشأن المسائل الاقتصادية إلى عقد مؤتمر دولي بشأن الديون الافريقية . وينبغي النظر في هذا المقترح باعتباره جزءا لا يتجزأ من المبادرات الحالية الرامية إلى إنهاء الأزمة الاقتصادية في افريقيا .

إن الأزمة الاقتصادية الافريقية أزمة تنمية . وما لم تعالج قيودها الهيكلية ، من المرجح أن تصبح سمة دائمة . لقد اضطلع قادة منظمة الوحدة الافريقية بمسؤولية اخراج افريقيا من هذه المأساة . بيد أن قيامهم بهذه المهمة على نحو فعال يتطلب المزيد من الدعم ، فضلا عن ايجاد ظروف اقتصادية خارجية تفضي إلى استئناف النمو والنشاط الاقتصادي . ونظرا لأن هناك اتفاق رأى دولي ملحوظ لحل المسألة الافريقية ، كما تبين من الاعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة بتوافق الآراء بشأن الأزمة الاقتصادية الافريقية ، فقد حان الوقت لأن تترجم هذه النية الحسنة إلى عمل ملموس .

ولقد شرعت قمة منظمة الوحدة الافريقية بالفعل في مشاورات لعقد دورة خاصة للجمعية العامة تركز لافريقيا . ونحن ندعو المجتمع الدولي كيما يقدم تأييده بروح تضامنية لهذا المطلب الافريقي المشروع .

إن روح التعددية قد بلغت أدنى مستوى لها اليوم . فالحوار لم يعد موجودا ، والشقة والدعم للمؤسسات متعددة الاطراف حلت محلها المجابهة والشنائية . وهذا تطور يتناقض وأحلام الأمم . والاسوأ من ذلك أننا بعد أن صنعنا عالما مترابطا حقا على مدى السنوات الـ ٤٠ الماضية ، فإن السياسات الحالية لبعض البلدان المصنعة تبدو غريبة عن واقعنا الاقتصادي ، وربما كانت تختفي الى عهد جديد في المستقبل ، وهو مستقبل تسوده الغوضى .

إن ما نطالب به هو الإعتدال والحوار والمفاوضات والتسويات . والاحتفال بالذكرى الأربعين للأمم المتحدة مناسبة نجدد أنفسنا فيها ونجمع مواردنا الجماعية بغية استئصال الفقر والامية والجوع وسوء التغذية والمرض في العالم بأسره .

ليس هناك بديل للتعديدية ، تلك حقيقة من حقائق الحياة التي يملئها واقع التكافل ، وهي حقيقة لا ينجم عن تجاهلها إلا الخطر . وتوافق الآراء فيما يخص التنمية هو أيضا توافق للآراء فيما يخص استئصال الحوار بشأن العقبات المؤسسية للشروع في اجراء المفاوضات العالمية الخاصة بإقامة نظام إقتصادي جديد . والحقيقة أن شعوب العالم وحكوماتها لديها القدرة على أن ترقى الى مستوى هذا التحدي ، وينبغي لهذه المناسبة الجليلة أن تولد الارادة السياسية الضرورية التي ستبقى على الإلتزام المتجدد من أجل التنمية .

ان وحدة الهدف حيوية ، وهي حيوية بشكل خاص عندما نتناول مناطق التوتر والصراعات في العالم الذي نعيش فيه . فالصراعات الإقليمية إن لم تعالج بشكل صحيح ، لديها القدرة على أن توقعنا جميعا في كارثة كبرى . وفي كل مناطق التوتر والصراع اليوم ، لا يوجد ما يتحدى نظام الأمم المتحدة بملف مثلما يتحدها الموقف المأساوي القائم في الجنوب الإفريقي . ففي ذلك الجزء من العالم ، يتعرض الكثير من المبادئ الاساسية التي قامت عليها هذه المنظمة وانبثت عليها اخوة الإنسان لتهديد خطير بفعل الفطرية والجشع من جانب حفنة صغيرة من الرجال المذعورين ذوي الازهان الضيقة . ان المبادئ المتعلقة " بالحقوق المتكافئة وحق الشعوب في تقرير مصيرها " وهي حقوق مكرمة في الميثاق ، وكذلك المبادئ الاساسية التي تقضي " بأن تمتنع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة أو استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الإستقلال السياسي لأي دولة " ، تنتهك كلها من جانب نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . فالعدوان والتدخل بكل أشكاله والتمييز وإشاعة عدم الإستقرار والإستعمار والعنصرية سمات لنظام بريتوريا . ان استمرار وجود نظام بريتوريا يمثل تهديدا للسلم والامن الدوليين . والفصل العنصري ، بكل معنى وفحوى له ، جريمة ضد الإنسانية وتهديد للسلم والامن الدوليين ، مثلما كانت النازية وهي السلف الروحي والفلسفي له .

إن عدم القدرة ، لا بل عدم الإستعداد من جانب الدول الكبرى التي لها تأثير واضح على جنوب افريقيا لممارسة الضغط لإجبار بريتوريا على تغيير سياساتها اللاإنسانية ، تعتبر أكبر خيانة لمنظومة الأمم المتحدة ومفهوم أخوة الإنسان . لقد رأينا مؤخرًا مدى تأثير جنوب افريقيا بالضغط الاقتصادي الذي تمارسه البلدان الغربية . وهذا التأثير قد بدا واضحًا في الآونة الأخيرة بفعل العصية التي أتت إلى تخفيض كبير للأصول المالية لجنوب افريقيا في الأسواق الدولية . نعم ، لقد كانت جنوب افريقيا تخضع من جرّاء الخوف وحده . ولذلك ، أطالب هذا الجهاز المؤقت أن يعيد التفكير فيما يمكن للأجراء السياسي الدولي المتضافر أن يحققه في جنوب افريقيا بعد ما أحدثه مجرد الخوف في الأسواق من زعر .

إن التظاهر بعدم اللامبالاة أو عدم المبالاة الفعلي من جانب الدول الكبرى يشجع النظام العنصري . لقد رأينا كيف أحبطت جهود الأمم المتحدة المرة تلو الأخرى بسبب سوء استخدام الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لحق النقض دفاعًا عن جنوب افريقيا . واني أناشد قادة هذين البلدين الكبارين أن يرقوا إلى مستوى التقاليد النبيلة لبلديهم بالتحمل بمسؤوليتهم في الكفاح من أجل العدالة والكرامة الإنسانية في جنوب افريقيا وناميبيا ، وأن يكفوا عن القيام بدور الحماة الظالمين لذلك النظام الشرير .

وانا لا أقول ما أقول الآن وأنا غاضب فلدينا اليوم ما يكفي من الشباب الغاضب في الجنوب الافريقي ، لكنني أقول وانا حزين وآسف لأذكر بالمأساة في جنوب افريقيا . فبالرغم من كل ما قيل مؤخرًا عن الإصلاح ، تظل الحقيقة الباعثة على الحزن أن ذلك النظام ما زال متعنًا . فالعنصرية هي السائدة في كل يوم ، والأغلبية تحرم من الاشتراك في عملية الحكم ، والمذابح مستمرة دون أن يوضع حدّ لها . وما نشاهده ليس إلا العوبة خلق البرلمانات الثلاثية ، وهي تأكيد للنظرية الإنفعالية ، وإنشاء العديد من اللجان التي باتت نتائج أعمالها معروفة من قبل انشائها .

فكل ما هنالك كلام كلام بغير فعل إيجابى ملموس بينما الشيء الذى نحتاجه بالفعل هو تفكيرك أوصل الفعل العنصرى . والإجراء الوحيد الذى شهدناه هو القمع

الوحشي القديم في الداخل ، والاعتداء السافر في الخارج . لقد قتل ألف شخص في شوارع جنوب افريقيا خلال الاشهر الاولى الاثني عشر الماضية ، والمذبحة ما زالت مستمرة ، كما يسجن الآلاف من تلاميذ المدارس والنساء والعمال لتجربتهم على المطالبة بالعدالة والتكافؤ ، وتقمع المظاهرات السلمية بالرصاص والهرافات والاسواط المسمومة سيامبوكس . هذه الصورة باتت معروفة وهي تبعث على الاكتئاب .

وإذ لا يكتفي النظام العنصري بما يسببه لمواطنيه من مآسٍ ودمار وإراقة دماء ، يواصل تصدير العنف الى جيرانه . فالعدوان البربري الاخير الذي شن دون استفزاز على شعب انغولا البريء واحد من جملة أعمال خيسة نفذتها بريتوريا ضد انغولا . وينبغي أن نذكر انه في وقت سابق من هذا العام ، ضبطت بعض وحدات الكوماندو متلبسة بمحاولة تفجير منشآت نفط كابيندا في انغولا ، أملا في شل اقتصاد ذلك البلد . وعقب تلك المهمة المشؤومة ، حاول العنصريون أن يداروا كبرياءهم الجريحة بإرسال فرقة للإغتيالات الى غابورون عاصمة بوتسوانا . وقد قتلت تلك الزمرة من القتلة عمدا ١٢ لاجئا من رعايا بوتسوانا وهم نيام ، بما في ذلك طفل عمره ٦ سنوات* . إن اعتداءات النظام العنصري على مملكة ليسوتو الصغيرة وزامبيا وموزامبيق وبلدي زمبابوي ، مسائل معروفة ومقيدة في السجلات . وفي حالة زمبابوي ، ينتهج العنصريون استراتيجية مزدوجة ، أولاها تجنيد المنشقين والناقمين وتدريبهم وتمويلهم وتجهيزهم ووزعهم ، ومن ثم يمكنهم من التسلل الى زمبابوي لنشر الدمار والخوف . وقد انشئت اذاعة خاصة في شمال ترانسفال ليستخدمها قطاع الطرق هؤلاء ، وهي تبث يوميا دعاية معادية لحكومتها . وثانيهما استخدام قطاع الطرق هؤلاء من موزامبيق ممن يتسمون باسم المقاومة الوطنية في موزامبيق ، في قطع كل مخارج زمبابوي الى البحر عبر موزامبيق ، سواء عن طريق السكك الحديدية أو الطرق أو خطوط الانابيب . ويعتبر استخدام جنوب افريقيا المستمر للمتمردين في موزامبيق انتهاكا صارخا للإلتزام والتمهد اللذين قطعتهما على نفسها حين وقعت اتفاق نكوماتي .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مارينسكو (رومانيا) .

وفظلا عن محاولة الإطاحة بحكومة موزامبيق يسمى قطاع الطرق هؤلاء أيضا ، بتوجيه من بريتوريا ، الى إخضاع زمبابوي وغيرها من دول الجنوب الافريقي غير الساحلية للتبعية التامة لجنوب افريقيا . وبهذه الطريقة نصبح مقيدين فيما يتعلق بآية تحركات صوب فرض عقوبات إلزامية شاملة على جنوب . والحجة التي يمكن أن تمسك حينئذ هي أن أول من سيماني في حالة فرض عقوبات على جنوب افريقيا هم السكان السود في جنوب افريقيا والدول المستقلة المحيطة بها .

ونحن لا نريد من المجتمع الدولي أن يتهرب من مسؤولياته تجاه شعب جنوب افريقيا متذعرا بما قد نتعرض له من اجراءات انتقامية اذا ما فرضت عقوبات الزامية على جنوب افريقيا . فنحن نعلم بأن هناك شئنا ينبغي دفعه كي ينال احقاؤنا وحقيقتنا في جنوب افريقيا وناميبيا حريتهم . ونحن من جانبنا على استعداد للانطلاق بدورنا على الوجه الاكمل ، لكننا نتوقع أيضا من المجتمع الدولي أن ينهض بمسؤولياته حيال المنطقة فيما يتعلق بالمواقب التي قد تترتب على أي قرار أو إجراء يتخذه ، بما في ذلك العقوبات الالزامية . وذلك وفاء بواجباته والتزاماته تجاه شعب جنوب افريقيا .

كما أن التأخر بشكل جاوز كل الحدود في منح الإستقلال لإقليم ناميبيا المحتل إحتلالا غير مشروع يعد أحد الامثلة المارخة على ما منيت به الامم المتحدة من فشل ذريع في بعض المجالات منذ انشائها . فشرعية هذه القضية ليست محل شك . كما ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) يوفر لنا منذ زمن طويل خطة تستهدف تحقيق إستقلال ناميبيا ثم التفاوض والاتفاق بشأنها على الصعيد الدولي . وبالرغم من ذلك ، تؤدي بعض المسائل الدخيلة المتعلقة بالتنافس بين الشرق والغرب ، فضلا عن النفعية والملك ، الى تلويح عملية تحقيق استقلال ناميبيا والانحراف بها عن مسارها . إن هذه الحسابات والانانية التي لا تقيم وزنا لمصالح الآخرين من جانب الدول الكبرى هي التي تسبب الإحباط واليأس والغضب لدى الامم المتحدة .

وقبل ظهور المفهوم الذي بات يعرف الآن - بعد أن اعيدت تسميته بـ " سياسة الاشتراك البقاء النشطة " بإفتراض أن تلك التسمية تجعله مختلفا عن المفهوم السابق

الذي تبين الآن انه معيب أي " صياغة الاشتراك البناء السلبي " - وما تنطوي عليه من مفهومي الربط والتوازي ؛ وافق نظام بريتوريا على تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ؛ لكنه ، منذ ذلك الحين ، أضاف الربط كمعصر أيديولوجي أضيف الى ذرائع بريتوريا فسي مقاومتها لمنح ناميبيا استقلالها . فقد أصبح الربط صفة الإحترام على مقاصد العنصرية . وبالتالي تقع عليه مسؤولية ثقيلة فيما يتعلق بتأخير استقلال ناميبيا . ولهذا السبب تتحمل الولايات المتحدة بمسؤولية خاصة في تأخير استقلال ناميبيا .

فوجود القوات الكوبية في انغولا مسألة تخص دولتي كوبا وانغولا صاحبتَي السيادة وهدما . ولا علاقة له باستقلال جماهير ناميبيا المناضلة . والمناضلون الناميبيون ليست لهم أي صلة في هذه المسألة كما انه ليس لهم أي ذنب في مسألة وجود القوات الأجنبية في غوانتانامو ودييفو غارميا وليست لهم أي سيطرة على مئات الآلاف من القوات الأجنبية والقذائف وغير ذلك من المعدات العسكرية الرابضة في بلدان أخرى في جميع أنحاء العالم ، وينبغي ألا يعاقبوا على أمور لا تمت بصلة لمطالبتهم بالحرية ، وليس من العدل أو الإنصاف أن يكون استقلالهم رهينا بتحقيق مآرب شخصية وأن يؤخذوا رهائن يتعين لإطلاق سراحهم دفع فدية . اننا ندين هذا الصلف وهذا السلوك المجرد من المبادئ من جانب بعض أعضاء هذه المنظمة .

وما برح الشرق الاوسط يسبب لنا قلقا بالغا . وما زال السلم في تلك المنطقة أمرا بعيد المنال وسيظل كذلك ما دام يسمح لاسرائيل بتحدى قرارات الأمم المتحدة الداعية الى انسحاب قواتها من الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها مرتفعات الجولان . ونحن ندين بكل قوة الإنتهاك الاسرائيلي الخطير لسيادة تونس ولامتصاص الإقليمية وجرائم القتل الوحشية التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون ونحذر من أن سلوك اسرائيل العدواني ونزعته الى الهيمنة يشكلان تهديدا خطيرا لاستقرار المنطقة وللسلم والامن الدوليين ، ونناشد اسرائيل أن تكف عن صيامتها التومعية وتستهل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للفلسطينيين . ان

اسرائيل تقع في الشرق الاوسط واذا حل السلم في ذلك الجزء من العالم سيتعين على كل
 هموب المنطقة ، بما فيها الشعب الاسرائيلي ، الالتزام ، بصدق ، بمبادئ حسن
 الجوار . ونحن نعلم ان اسرائيل تحوز الان تكنولوجيا الاسلحة النووية بل وربما السلاح
 المميت ، وقد احطنا

علما بان بعض هذه الاسلحة نشر فوق مرتفعات الجولان ، الامر الذي يخطو على
 بعد جديد اكثر خطورة على اساس لانه لن ينقضي وقت طويل قبل ان تكتسب دول أخرى في
 المنطقة نفس الإمكانية وحينذاك يجابه السلم العالمي تهديدا خطيرا . ولا يبع هذه
 الهيئة الإنتظار حتى تنشب أزمة قبل ان تتحرك . ومن ثم فإننا نؤيد بقوة الدعوة الى
 عقد مؤتمر دولي طارئ بشأن الشرق الاوسط تشارك فيه جميع الاطراف المعنية بالنزاع .
 ونرى ان انعقاد ذلك المؤتمر دون مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية يكون افسه
 بمحاولة عرض مسرحية " هاملت " لشكسبير بدون امير الدانمرك .

وتشعر حكومة بلادي بقلق بالغ ازاء استمرار الحرب بين البلدين الشقيقتين
 ايران والعراق . ونحشهما على تسوية نزاعهما بالطرق السلمية وصب اهتمامهما على
 إعادة بناء اقتصاديهما اللذين دمرتهما الحرب .

كما يرومنا التدخل المتكرر من جانب بعض الدول الاعضاء في هذه المنظمة في
 الشؤون الداخلية للدول الاخرى . فغينا يتعلق بنيكاراغوا ، نشهد التهديد السافر
 باستخدام القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لذلك البلد . وقد فرض حصار
 عسكري واقتصادي على ذلك البلد لا شيء سوى انه قرر ان يختار بحرية النظام الإجتماعي
 الاقتصادي السياسي الملائم لحالته الفريدة . إن الولايات المتحدة تقوم بتمويل وتدريب
 وتجهيز ونشر العناصر المضادة في نيكاراغوا حيث ترتكب جرائم القتل والسطب والتخريب
 الاقتصادي وتحول حياة شعب ذلك البلد الى كابوس حقيقي . ونحن ندين إدانة قاطعة تلك
 الاعمال البربرية التي ترتكب ضد دولة صغيرة لا يمكن بأي حال ان تشكل تهديدا لامن

ومصالح الولايات المتحدة الجبارة ، وندعو الولايات المتحدة الى الالتزام بقواعد القانون الدولي في علاقاتها بنيكاراغوا وأن تدع ذلك البلد يمضي في سبيله بسلام .

كما نناشد كل الاطراف المعنية أن تشارك في جهود مجموعة كونتادورا وتدعمها تماما . وإننا لواثقون من أن التوصل ، في إطار تلك المجموعة وبواسطتها ، إلى إتفاق شامل ، من شأنه أن يخدم مصالح واهتمامات دول أمريكا الوسطى . ونحن نحيي جهود مجموعة كونتادورا ونحثها على المشاورة في السعي من أجل تحقيق هدفها النبيل .

كما نكرر معارضتنا لقيام بلد بغزو بلد آخر أو التدخل في شؤونه الداخلية سواء كان ذلك يتعلق بغرينادا أو السلفادور أو لبنان أو أفغانستان أو كمبودشيا أو مايوت أو تيمور الشرقية أو تشاد أو المحراء الغربية . ونناشد الدول النازعة إلى التدخل أن تسحب قواتها وتدع تلك البلدان تدير شؤونها بمنأى عن أية تدخلات . ونشيد بجهود الأمين العام في السعي من أجل إيجاد حلول لبعض تلك المشاكل ونحبه على المشاورة في بذل تلك الجهود حتى يتسنى التوصل إلى حلول مشرقة ودائمة .

وما زالت الحالة في قبرص تهدد السلم في ذلك البلد، وفي منطقة البحر المتوسط بأكملها. إننا نشني على الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه من أجل الجمع بين الطائفتين القبرصيتين معا لمناقشة مصيرهما المشترك، ونناشد كل القوى الخارجية أن تكف عن التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص وتسحب قواتها من تلك الدولة الجزرية .

ولن يكون هناك سلم أو أمن في شبه الجزيرة الكورية طالما بقيت القوات الأجنبية والقذائف متواجدة في كوريا الجنوبية وظلت كوريا مقسمة . ينبغي وقف التدخل الخارجي لتسهيل وتشجيع كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية على الدخول في مناقشات مجدية تستهدف التوحيد السلمي لذلك البلد وتخفيف حدة التوتر واحتمالات الصراع من صالحتنا جميعا. ومن ثم، نطالب بالشرع في المفاوضات التي تضم كل الأطراف المعنية ، بما في ذلك الولايات المتحدة .

أود أن أترك لهذه الهيئة الموقرة رسالة واحدة. هي أننا إذ ندور في الفراغ غير المعروف عبر المجرات ، لا يجب أن ننسى أبدا أننا في سفينة الفضاء هذه، كوكب الأرض ، معا. ومن ثم دعونا نجتمع مواردنا ومعارفنا التقنية والفنية الهائلة وحكمتنا الجماعية وأراداتنا الجماعية من أجل جعل أرضنا وطننا يليق بالإنسان ونجمنا ساطعا بين نجوم الكون.

السيد دوغرسورين (جمهورية منغوليا الشعبية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : في البداية ، اسمحوا لي أن أتقدم بالتهنئة للسفير الإسباني بمناسبة انتخابه بالاجماع للمنصب الرفيع، منصب رئاسة الدورة الأربعين للجمعية العامة. ونعتقد أن خبراته الواسعة بأعمال الأمم المتحدة ستسهم دون شك في انجاح هذه الدورة الهامة .

وقبل أن أستمّر ، أود أن أعرب عن التعاطف العميق لمنغوليا حكومة وشعبا مع المكسيك حكومة وشعبا بشأن المأساة التي لحقت بذلك البلد الصديق نتيجة الزلازل المروعة التي وقعت مؤخرا.

(واصل كلمته بالروسية)

تحتفل شعوب العالم هذا العام احتفالا كبيرا بالذكرى الأربعين للانتصار التاريخي على الفاشية الهتلرية والعسكرية اليابانية، وقد كان ذلك انتصارا لقوى السلم والعقل وشمرة للتعاون بين دول التحالف المناوئ للهتلرية من الأمم كبيرها وصغيرها.

وقد قام الاتحاد السوفياتي بإسهام حاسم في تحقيق هذا الانتصار، وفي قضية تحرير العديد من الشعوب من نير القوى العسكرية والفاشية. اننا نشعر بالاعتداد بشعبنا عندما نعلن من فوق هذه المنصة أن جمهورية منغوليا الشعبية ساندت بقوة التحالف المناهض للفاشية منذ انشائه وقامت بدور مباشر في هزيمة القوى العسكرية اليابانية .

وكان تأسيس الأمم المتحدة إحدى النتائج الرئيسية لذلك الانتصار العظيم . فقد حدد الدرس الرئيسي للحرب الهدف الأساسي للمنظمة الذي تمثل في توحيد الجهود من أجل صون السلم الدولي وانقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب . ويتحدد جوهر نشاط المنظمة في الاعتراف بحق الشعوب في تقرير المصير والتعايش السلمي بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة، ونبذ استخدام القوة وضمان الأمن الجماعي على أساس الثقة والتفهم المتبادل والتعاون .

وقد أكد على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده وتوسيع نطاقها في مقررات مؤتمر يالتا وبوتسدام وفي الاعلانات الصادرة عن مؤتمرات باندونغ وبلغراد وهلسنكي . بيد أن خبرة الأعوام الأربعين الماضية أوضحت أن أعمال الدوائر الامبريالية تتعارض مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وتؤثر تأثيرا ضارا على مصالح السلم والأمن لجميع الشعوب . كما أن سياسة الحرب الباردة والابتزاز الذري وهي السياسة التي أرميت أسسها خلال الحرب العالمية الثانية . هدت بتقويض أسس للسلام العالمي ذاتها مرارا أو تكرارا .

واليوم . تعرض تلك القوى ذاتها البشرية للخطر المميت المتمثل في نشوب حرب

عالمية شالفة، ووقوع كارثة نووية . وهي تفعل ذلك بغض النظر عن الحقيقة الواضحة المتمثلة في أنه لا بديل في هذا العصر النووي للتعايش السلمي بين الدول على أساس مبدأ الأمن المتكافئ للجميع .

وتعتمد الدوائر ذات النزعة العسكرية العدوانية، وبالأخص دوائر الولايات المتحدة ، على استخدام القوة. وهي تنتهج سياسة المجابهة مع العالم الاشتراكي وتمارس أعمال ارهاب الدولة ضد الدول التقدمية وقوى التحرر الوطني والاجتماعي . وهي تؤيد وتفرض النزعة الانتقامية والعسكرية والعنصرية . فالولايات المتحدة مصممة على تحقيق التفوق الاستراتيجي العسكري كما تضمن لنفسها مركزا مهيمنيا في العالم . وهكذا تؤدي سياسة الحفاظ على ما يسمى بالمصالح الحيوية للولايات المتحدة الى الموت والمعاناة لملايين الشعوب في الشرق الاوسط والشرق الادنى وأمريكا اللاتينية والجنوب الافريقي ومناطق أخرى من العالم، وتهدم الحياة الاقتصادية وتقوّض الاستقرار السياسي في العديد من البلدان . وحتى خلفاء الولايات المتحدة أنفسهم تكبدوا الكثير من الخسائر المالية والتجارية وغيرها باسم تلك "المصالح الحيوية للولايات المتحدة "

ويتواصل تصعيد سباق التسلح، حيث تستحدث أنواع جديدة من القذائف النووية والاسلحة الكيميائية وغيرها. ويتواصل السير قدما في وزع منظومات الضربة الاولى من القذائف النووية الامريكية في بعض بلدان اوروبا الغربية وآسيا . وقد امتد الان سباق التسلح الى الفضاء الخارجي، حيث ينفّذ برنامج " حرب الكواكب " الذي يتكلف مليارات الدولارات وتختبر الاسلحة المضادة للتوابع الامطناعية .

كل ذلك يؤدي الى تعاظم خطر نشوب الحرب، وهو نتيجة لاعمال القوى التي تتجاهل حقائق عالم اليوم . بيد أننا غير متشائمين على الاطلاق .

لقد أوضح الرفيق جامبين باتمونكه الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي لجمهورية منغوليا الشعبية ورئيس المجلس الاعلى للتجمع الكبير لشعب جمهورية منغوليا الشعبية ما يلي :

" تستند السياسة الخارجية للاشتراك على احترام حق الدول والشعوب
في العيش في سلام . ومن الصفات المتأصلة فيها التفاؤل والحق في رجاحة
العقل البشرى " .

وهناك قوى قادرة على كبح جماح الأعمال المتسمة بالمغامرة التي يقوم بها أعداء السلم والتقدم الاجتماعي للشعوب . ويخضع بالدور الرائد في هذا الصدد المجتمع الاشتراكي الذي ظهر واكتسب قوة هائلة خلال السنوات الأربعين الماضية . كما أن اسهام الدول المستقلة الفتية التي تمثلها حركة عدم الانحياز، بات ملموسا بشكل متعاظم في النضال من أجل السلم ونزع السلاح ومناهضة الحرب . وقد أوضحت ذلك مجسدا نتائج المؤتمر الوزاري للبلدان غير المنحازة الذي عقد في لوندا في ايلول/سبتمبر من هذا العام . كما تقوم بعض الدول المحايدة والمحبة للسلم بدور ايجابي أيضا . وكذلك أصبحت الحركات الجماهيرية المعادية للحرب واستخدام الأسلحة النووية عاملا مهما من عوامل النضال من أجل السلم .

أما بلدان المجتمع الاشتراكي فتتخذ خطوات ايجابية لابعاد شبح الحرب . وتستهدف جهودها في ذلك المجال الحفاظ على تكافؤ عسكري واستراتيجي عند مستوى متزايد من انخفاض التسلح، واتخاذ تدابير حقيقية لنزع السلاح ودعم الامن المادية والسياسية والقانونية للانفراج والتعاون السلمي .

وقد قام الاتحاد السوفياتي بخطوات ملموسة وعملية : اذ طرح في مفاوضات جنيف اقتراحا جديدا باجراء خفض جذري في الأسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الذي أوقف من جانب واحد وزع القذائف متوسطة المدى في أوروبا، وأعلن وقف كل التفجيرات النووية حتى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، على أن يظل هذا الوقف قابلا للتمديد، اذا ماخذت الولايات المتحدة نفس الحذو، وأعلن أيضا وقف ارسال الأسلحة المضادة للتوابع لتحتل مواقعها في الفضاء الخارجي طالما فعلت الولايات المتحدة وغيرها من البلدان نفس الشيء . وفي هذه الجمعية العامة طرحت الحكومة السوفياتية مفهوم " سلم الكواكب " وقد وردت مبادئ وأهداف استخدام منجزات علوم وتكنولوجيا الفضاء لصالح البشرية في المذكرة بشأن مسألة " التعاون الدولي في استغلال الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية في ظروف عدم تسليحه " التي قدمت الى هذه الدورة للخطر فيها .

ويوفر كل ذلك شرطا ماديا أساسيا لضمان نجاح مفاوضات جديد بشأن الأسلحة النووية والغضائية والاجتماع المقبل بين ميخائيل غورباتشوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي ورونالد ريفان رئيس الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام .

وتتعلق جمهورية منغوليا الشعبية ، مثلها مثل البلدان الأخرى ، أهمية كبيرة على اجتماع القمة هذا وتعرب عن أملها في أن يفضي إلى خطوات ايجابية للحد من سباق التسلح وتخفيف حدة التوتر الدولي . ونحن نشاطر الرأي القائل بأن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تتبع نهجا ايجابيا تجاه الخطوات التي إتخذها الاتحاد السوفييتي .

وترى حكومة جمهورية منغوليا الشعبية أن من بالغ الأهمية ، للحد من خطر وقوع كارثة نووية ، أن تلتزم الدول الحائزة لأسلحة نووية بالألا تكون البادئة باستخدام الأسلحة النووية اقتداء بالقدوة التي ضربها الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية . ويمكن للأمم المتحدة أن تلعب دورا مهما في هذا الصدد . وبصفة خاصة ، يستطيع مجلس الأمن أن يؤكد على اعداد وثيقة تتضمن ذلك الالتزام ويمكن أن تقبلها جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية . وفي هذا الصدد، سيكون مجلس الأمن متى فعل ذلك ، منفذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٩٣٦ (د - ٢٧) ، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة رسميا باسم الدول الاعضاء نبذها لاستعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية وحظر استعمال الأسلحة النووية حظرا دائما ، وأوصت مجلس الأمن فيه بأن يعمد، في أقرب وقت ممكن ، إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين التنفيذ التام لهذه الأحكام .

ويمكن لهذه الوثيقة التي ندعو إليها أن تتضمن ، علاوة على الالتزام الرسمي للدول الحائزة لأسلحة نووية بالألا تكون البادئة باستخدام هذه الأسلحة ، بعض الأحكام الرئيسية لاتفاق السوفييتي الأمريكي بشأن منع نشوب الحرب النووية الصادر في ٢٢ حزيران/يونيه ١٩٧٣ ، لاسيما ما تتعلق منها بالالتزام الدول النووية بالامتناع عن أية

أعمال من شأنها أن تزيد من خطر اندلاع صراع نووي ، وباتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من خطر نشوب الحرب النووية ، وخفف الأسلحة النووية تمهيدا لازالتها تماما . ويكتسب تعزيز نظام عدم انتشار الأسلحة النووية الآن أهمية قصوى أكثر من أي وقت مضى . ويتمين بادئ ذي بدء اعطاء دفعة لأعمال مؤتمر نزع السلاح بشأن أعداد وثيقة دولية عن الحظر العام والكامل للتجارب الخاصة بالأسلحة النووية بهدف إغلاق جميع القنوات أمام ما يسمى بالانتشار الرأسي لتلك الأسلحة .

وفي هذا الصدد، يعرب وفدى مرة أخرى عن تأييده لإعلان دلهي لرؤساء دول أو حكومات ستة بلدان والذي يؤكد بصفة محددة على ضرورة وقف التجارب الخاصة بالأسلحة النووية والحد من تلك الأسلحة تمهيدا لازالتها في نهاية المطاف . وقد كان تقييم وفدى لنتائج مؤتمر الاستمرار الثالث للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ايجابيا ، وهو يؤيد اعلانه الختامي . ومن شأن انضمام فرنسا والصين وغيرهما من الدول، خاصة تلك التي تسمى بالدول الموشكة على امتلاك أسلحة نووية ، أن يساعد بصورة كبيرة على دعم نظام عدم الانتشار .

ويشكّل انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم وسيلة مهمة لمنع انتشار الأسلحة النووية الى أقاليم جديدة والتقليل من خطر اندلاع الصراع النووي . وفي هذا الصدد، يعرب وفدى مجددا عن تأييده للمقترحات الخاصة بانشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في البلقان وشمال أوروبا ووسطها . ويرحب بالقرار الذي اتخذته الدول الاعضاء في محفل جنوب المحيط الهادئ بإعلان تلك المنطقة منطقة خالية من الأسلحة النووية .

إن بناء الولايات المتحدة لترسانة خاصة بخود آخر من أسلحة التدمير الشامل، هي الأسلحة الكيميائية ، يسبب قلقا خطيرا للرأي العام العالمي . كما أن إنتاج أسلحة أنواعها خطرا وهو الأسلحة الخنائية ما في سبيله . كما أن الخطط توضع لوزع تلك الأسلحة الكيميائية في أوروبا وأماكن أخرى . وفي هذا الصدد، تؤيد منفوليا تأييدا تاما الاقتراح الذي قدمته حكومتا جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية الى حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بانشاء منطقة خالية

من الأسلحة الكيميائية في أوروبا الوسطى. ويرى وفد بلادي أن فكرة التوصل إلى اتفاق دولي بشأن عدم انتشار الأسلحة الكيميائية التي طرحها منذ أيام الرفيق ميخائيل سرغيفتش غورباتشوف الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي ، فكرة جاءت في وقتها تماما .

وفيما يتعلق بالزيادة في ترسانة الأسلحة الكيميائية، تستطيع الجمعية العامة أن توجه نداء إلى الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ بشأن حظر استخدام الغازات الخانقة والسامة وغيرها من الغازات في وقت الحرب ، وإساليب الحرب البكتريولوجية ، أن تسارع بالانضمام إليه .

وعلاوة على تكدي مخزونات أسلحة التدمير الشامل ، يشهد العالم تصميماً متزايداً لما يسمى بالأسلحة التقليدية على أساس البرنامج طويل الأجل الذي ينفذه حلف شمال الأطلسي . ولقد وصل مدى تطور تلك الأسلحة حداً أصبح من الصعب فيه التمييز بين قدرتها التدميرية وقدرتها أسلحة التدمير الشامل . ويجب على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تؤكد على الحاجة إلى الامتنثال لأحكام اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر .

وبالمثل ، على الجمعية العامة أيضاً أن تعرب عن تأييدها لفكرة إبرام اتفاق دولي بشأن حظر إنتاج واستعمال فئات جديدة من الأسلحة التقليدية ذات آثار تدميرية خاصة .

إن السلم ونزع السلاح والتنمية تتصل بعضها البعض اتصالاً وثيقاً . كما أن التجارة المنصفة والتعاون الاقتصادي هما الأساسان الأساسيان الذي يقوم عليه السلم والاستقرار الدولي . وهذا التعاون على وجه التحديد هو الذي نادت به البلدان الأعضاء في مجلس التعاون الاقتصادي ، في مؤتمر القمة الاقتصادي الذي عقد في ١٩٨٤ .

إن انتهاج سياسة إلقاء الأمانة والحصار والتمييز والحمائية في العلاقات الاقتصادية الدولية لا تولد عناصر الأزمات في اقتصاد العالم فحسب بل إنها وتزيد أيضاً من تفاقم حالة التوتر الدولي . إن تدهور الحالة الاقتصادية ، والزيادة المفرطة في الديون الخارجية للبلدان النامية ، هما أساساً نتيجة للممارسات الاستعمارية الاقتصادية والتمويلية ، والاضار المدمرة للآزمة المالية والنقدية التي تعرض لها النظام الاقتصادي الرأسمالي .

ونحن نرحب بالمبادرة التي أخذت زمامها جمهورية كوبا ، والتي تساعد على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على هذه المشكلات التي تخلق صعوبات جمة للبلدان النامية . أننا في منغوليا نرحب مع التعاطف العميق ، بالمقررات المتخذة في الاجتماع الحادي والعشرين لرؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية ، ومؤتمر عموم أفريقيا المعني بالأمن ونزع السلاح والتنمية المعقود في آب/أغسطس من هذا العام .

ان تنفيذ الاقتراح المقدم من جمهورية بولندا الشعبية بشأن انشاء مركز دولي لبحث الديون والتنمية تحت رعاية الامين العام للأمم المتحدة ، سيوفر قوة دفع للأنشطة التي تظطلع بها الأمم المتحدة بشأن هذه المشكلة الحيوية .

اما فيما يتعلق بالمشكلات الاقليمية ، فإن وفدى يود ان يبدأ أولا بقارة آسيا . فالحالة في العديد من اجزاء تلك القارة قد ازدادات توترا . كما أن الولايات المتحدة تكثف جهودها بغية تنفيذ مخططاتها العسكرية والامتراسجية الخاصة بهذه المنطقة الشاسعة . فهي تشجع إحياء النزعة العسكرية في اليابان بكل الطرق الممكنة ، وتحاول جر ذلك البلد الى مخططاتها الخطرة التي تستهدف النيل من قوى السلم والاشتراكية في القارة وفي جميع انحاء العالم .

كما تتخذ الولايات المتحدة الخطوات لانشاء تجمع عسكرى وسياسى في الشرق الاقصى والمحيط الهادئ بمشاركة اليابان وكوريا الجنوبية وعدد من الدول الاخرى في المنطقة . كما ان وزع قذائف الذرية الاولى النووية في اجزاء مختلفة من القارة وفي البحار والمحيطات المحيطة بها جارية هي الاخرى على قدم وساق .

وما فتئت قوى الامبريالية والهيمنة منخرطة في حبك المكائد ضد بلدان الهند الصينية . ولكن جمهورية فييت الاشتراكية ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، وجمهورية كمبوتشيا الشعبية تتمدى بقوة لهذه المكائد ، كما انها في الوقت ذاته تنهج سياسة مرنة وواقعية على الساحة الدولية ، وجمهورية منغوليا الشعبية تؤيد على الدوام الجهود الدؤوبة التي تبذلها تلك البلدان بغية اقامة علاقات طبيعية مع الدول الاخرى في جنوب شرقي آسيا ، وتحويل المنطقة الى منطقة سلم واستقرار وحسن جوار وتعاون . كما ترحب منغوليا بكل الخطوات المؤدية الى اجراء حوار بين بلدان الهند الصينية والبلدان الاعضاء في رابطة امم جنوب شرقي آسيا .

ونظرا للحالة السائدة في آسيا ، فان المقترحات المقدمة من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن انسحاب القوات والاملحة الامريكية من جنوب كوريا ، واعتماد اعلان عدم اعتداء بين الشمال والجنوب ، وتحويل شبه الجزيرة الى منطقة

خالية من الاملحة النووية ، هذه المقترحات اصبحت تكتسي اهمية متزايدة . وقد ايدت حكومة جمهورية منغوليا الشعبية دوما الجهود والمبادرات التي تتقدم بها جمهورية كوريا الشعبية ، بهدف اعادة توحيد ذلك البلد على اساس ديمقراطي ، وفي ظل ظروف سلمية .

اما الحالة حول افغانستان فينبغي تطبيقها دون مزيد من الإبطاء على اساس المقترحات البتاءة التي طرحتها حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية ، حيث ان الوقف الفوري للحرب غير المعلنة ضد جمهورية افغانستان الديمقراطية ، والتي تشهدها قوى الامبريالية والهيمنة من خلال شركائها ، يشكل الاساس لتطبيق هذه الحالة .

اما "التعاون الاستراتيجي" الامريكي الاسرائيلي ، فانه يلحق ضررا بالغا باحتمالات التوصل الى تسوية لمشكلة الشرق الاوسط تتوخى المصالح الحقيقية للشعوب العربية . وقد اوضحت مرة اخرى الفارة الاجرامية التي شنت مؤخرا على الاراضي التونسية ان التصرفات الطائشة التي تقوم بها الدوائر الحاكمة في اسرائيل تحد بها مخاطر امتداد الصراع الى مناطق اخرى . لذا يتعين على الامم المتحدة اتخاذ خطوات فعالة لعقد مؤتمر دولي ، تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، بغية ايجاد حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط ، يكفل بالكامل حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال ، وإزالة كل الآثار المترتبة على العدوان الاسرائيلي . كما تعرب جمهورية منغوليا الشعبية مرة اخرى عن تأييدها لمبدأ الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية للبلدان ، وتميزهما .

وندعو حكومتي ايران والعراق الى الاستجابة بشكل بتاء للجهود الدولية المبذولة لوضع حد للأعمال القتالية الدائرة بين البلدين ، والشروع في وضع تسوية سلمية للمشاكل المتعلقة بالنزاع ، حيث ان رفاهية شعبي ايران والعراق ، وقضية إحلال السلم والطمانينة في القارة تتطلبان محل ذلك الحل .

ان تعزيز استقلال جمهورية قبرص ولامتها الاقليمية ومركزها غير المنحاز لا يتسق ومصلحة شعب ذلك البلد فحسب ، بل ومصلحة سلم وامن كل بلدان القارات الثلاث : آسيا واوروبا وافريقيا . ونحن نؤيد جهود الامين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الرامية للتوصل الى تسوية سلمية وعادلة لمسألة قبرص ، تتماشى وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

ان تنفيذ إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٧١ بإنشاء منطقة سلام في المحيط الهندي تنفيذاً عملياً وعقد مؤتمر دولي يخصص لتناول تلك المسألة في وقت مبكر أصبح امراً ملحاً أكثر من ذي قبل .

وتعتبر جمهورية منغوليا الشعبية ان علاقات حسن الجوار بين الاتحاد السوفياتي وجمهورية الصين الشعبية من اهم العوامل اللازمة لتعزيز قضية السلم في آسيا وخارجها ، ولهذا تتابع حكومتى باهتمام بالغ المشاورات الجارية حول تطبيق العلاقات السوفياتية الصينية .

وتبذل البلدان الاشتراكية والبلدان غير المنحازة في آسيا جهوداً كبيرة لتعزيز التعاون والسلام في القارة وتطرح مبادرات وتتقدم باقتراحات ملموسة . وعلى سبيل المثال ، سيسهم تنفيذ الاقتراح السوفياتي الخاص باعتماد تدابير بناء الثقة في الشرق الأقصى والاضطلاع بخطوات تدريجية لسمي مشترك من اجل ايجاد حلول بناءة لمشكلات الأمن في آسيا ، في استتباب سلام دائم في القارة .

وتتزايد أهمية الاعلان المعني بالنهوض بالسلم العالمي والتعاون الذي اعتمده مؤتمر بلدان آسيا وافريقيا الذي عقد في باندونغ باندونيسيا وقد تأكدت من جديد روح ذلك الاعلان في اجتماع موّع عقد هذا العام بمناسبة الاحتفال بمرور ثلاثين عاماً على عقد المؤتمر . وتؤيد جمهورية منغوليا الشعبية تأييداً تاماً الاعلان الذي اعتمد في ذلك الاجتماع التذكاري .

ويمكن القول بان الاقتراح الذي تقدمنا به والخاص بابرام اتفاقية بعدم الاعتداء وعدم استخدام القوة المتبادل بين دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ لا يتماشى فقط مع مبادئ مؤتمر باندونغ بل وموجه لتنفيذ تلك المبادئ تنفيذاً عملياً في ظل ظروف هذه المنطقة .

تأخذ جمهورية منغوليا الشعبية منطلقها من الاعتقاد بأنه لا يمكن ضمان الأمن الجماعي في آسيا الا ببذل جهود مشتركة وتوافر الارادة السياسية لدى جميع دول المنطقة . ويمكن ان يكون النظر في جميع المقترحات التي تقدمت بها بلدان المنطقة

فيما يتعلق بمسألة السلم والتعاون في القارة خطوة مفيدة الى الامام صوب تحقيق ذلك الهدف .

أما فيما يتعلق بمناطق العالم الأخرى ، فيسبب التصاعد الخطير للتوتر في أمريكا الوسطى قلقا عميقا للرأي العام العالمي . فحكومة الولايات المتحدة تكشف تدخلها في الشؤون الداخلية لبلدان تلك المنطقة ، وتعمد سياسة الابتزاز والتخويف التي تمارسها تجاه نيكاراغوا بهدف قمع الثورة السandinية .

وتدين منغوليا شعبا وحكومة سيامة ارباب الدولة السافرة هذه وتعرب عن كامل دعمها لكفاح شعب نيكاراغوا الصديق دفاعا عن حقه غير القابل للتصرف في التنمية الحرة الديمقراطية المستقلة . كما تؤيد منغوليا ، حكومة وشعبا ، جهود مجموعة كونتادورا ودول أمريكا اللاتينية الأخرى الموجهة لتحقيق تسوية سلمية في أمريكا الوسطى .

ويحتفل المجتمع الدولي هذا العام بالذكرى الخامسة والعشرين لاعتماد الأمم المتحدة الاعلان التاريخي بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة . وقد اسهمت الأمم المتحدة اسهاما كبيرا بالجهود التي بذلتها لضمان تنفيذ الاعلان في تسريع عملية إنهاء الاستعمار وتصفية النظام الاستعماري الامبريالي .

غير ان الاستعمار لم يستأصل تماما حتى الآن من على وجه الأرض ، وناميبيا مثال حي على ذلك . فتحالف قوى الامبريالية والصهيونية والعنصرية يعرقل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) ويلجأ الى مختلف انواع المناورات والمكائد .

وتعارض جمهورية منغوليا كل المحاولات الرامية الى ادامة الحكم الاستعماري في ناميبيا . وتعرب عن تضامنها الكامل مع شعب ناميبيا والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) التي تقود منذ ربع قرن نضال الشعب من اجل الحرية والاستقلال .

وتدين منغوليا حكومة وشعبا اعمال القمع الدموية الجديدة التي اقترفها نظام بريتوريا ضد اهالي ذلك البلد الاصليين الذين يكافحون نظام الفصل العنصري

الانساني . ونحن نشارك في المطالبة بالوقف الفوري لآعمال العنف والقمع التي يتركبها ذلك النظام الذي يجب ان تستأصل شأفته . ويطالب وفد بلادي بأن يضع نظام بريتوريا حدا لآعمال المدوان على انغولا وموزامبيق ودول خط المواجهة الأخرى . وعلى الأمم المتحدة ان تتخذ تدابير فعالة ضد نظام العمل العنصرى بما في ذلك فرض جزاءات شاملة وملزمة على النحو المنصوص عليه في الباب السابع من الميثاق .

وتحتفل جمهورية منغوليا الشعبية على نطاق واسع بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة كما في كل مكان آخر من العالم . وهذه المنظمة العالمية أداة لا غنى عنها لصيانة السلم العالمي والتعاون الدولي وتعزيزهما . ان اعلان تعزيز الأمن الدولي الذي نحتفل بذكره هذا العام يحتل مكانة خاصة في الوثائق التي اعتمدتها الأمم المتحدة بغية بلوغ أهدافه الأساسية . وقد أقرت الدورة التاسعة والثلاثون ، بناء على مبادرة من جمهورية منغوليا الشعبية ، اعلان حق الشعوب في السلام . وتدعو تلك الوثيقة جميع الحكومات والمجتمع الدولي بأسره لتوحيد الجهود لحماية حق الإنسان في الحياة واستتباب السلم ، من الخطر المشترك الذي يواجه البشرية بأسرها: خطر الحرب النووية .

لقد صمد ميثاق هذه المنظمة لتحدى الزمن وهو يتماشى مع متطلبات العصر . وترفض جمهورية منغوليا الشعبية أية محاولات تستهدف تقويض سلطة وفعالية الأمم المتحدة ومنظومتها ، وتؤكد من جديد في هذا العام الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، التزامها بأهداف ومبادئ الميثاق .

وسيعمل وفد بلادي بأقصى ما في طاقته ، مسترشدا بسياسة حكومتى على انجاح دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة .

السيد آل خليفة (البحرين) :السيد الرئيس ،بإسم حضرة صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة أمير دولة البحرين ، يسرني أن أستهل كلمتي هذه بتهنئتك على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة في هذه الدورة التاريخية التي تشهد مرور أربعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة ، كما أشيد بمساهمة بلدكم الصديق اسبانيا في العمل على تعزيز دور الأمم المتحدة وبالصداقة الوثيقة القائمة بين بلدينا ، وأتمنى لكم التوفيق والنجاح في إدارة أعمال هذه الدورة .

ولا يغوتني أن أعرب عن بالغ التقدير لرئيس الجمعية العامة في دورتها الماضية سعادة بول لوساكا لمساهمته في إنجاح أعمال تلك الدورة . كما أود أن أحيي سعادة السيد خافيير بيريز دي كوبيار الأمين العام للأمم المتحدة على جهوده الحثيثة من أجل إيجاد مناخ دولي أكثر ملاءمة للتعاون بين الدول في ظل عالم يسوده الأمن والعدالة والسلام .

ان مرور أربعين عاما على تأسيس الأمم المتحدة يسبغ على هذه الدورة طابعا مميزا يختلف عن الدورات السابقة . إذ أن الأمم المتحدة خلال السنوات الأربعين من عمرها سجلت عددا من الانجازات الباهرة وأخفقت إخفاقا كبيرا في مجالات أخرى ، وذلك يعود الى ممارسة بعض الدول دورا سلبيا مما أدى الى إضعاف دور هذه المنظمة . ومهما يكن من أمر فإن الحفاظ على وجود منظمة الأمم المتحدة وتعزيز دورها ، ضرورة لا بد منها .

وانطلاقا من هذا الواقع ، فإنه يجدر بالمجتمع الدولي أن ينتهز هذه المناسبة التاريخية لدراسة وتحديد العوامل التي حالت دون تحقيق منظمنا الدولية للكثير من مبادئها وأهدافها .

لقد أصبح من الواضح أن دور الأمم المتحدة في صيانة السلم والأمن في العالم يتضاءل كثيرا نتيجة التوتر والصراع الذي يسود العلاقات بين القوتين العظميين . ان ضرورة استمرار وجود منظمنا الدولية من جهة ، وتضاؤل دورها في السنوات

الآخيرة من جهة أخرى ، تقتضي تقييم دور الأمم المتحدة وإنجازاتها ومدى تحقيقها لأهداف ومبادئ الميثاق.

إننا في البحرين نؤمن بأهمية دور منظمة الأمم المتحدة ، ونؤكد على ضرورة تطوير أجهزتها كي تتمكن من معالجة المشاكل الدولية وإيجاد الحلول المناسبة لها . إن إيماننا هذا يستند على قناعة راسخة بأن جميع شعوب العالم تؤمن بالأهداف والمبادئ التي أوردها ميثاق الأمم المتحدة ، وإن المشكلات الضخمة التي يواجهها العالم اليوم ، لا تمكن دولة واحدة أو مجموعة صغيرة من الدول ، مهما أوتيت من إمكانيات وطاقات ، من أن تعالجها بصورة انفرادية . فمشكلات السلم والأمن وسباق التسلح ومشكلات الفقر والمجاعة والتلوث والتخلف واللاجئين والبطالة وغيرها تتطلب بذل جهود جماعية لإيجاد حلول لها ، مما يستدعي تعزيز وتطوير دور الأمم المتحدة بما يحقق هذا الغرض .

إن الاهتمام بالأمم المتحدة ينبغي ألا يقتصر على تأييد وجودها فحسب ، بل تقتضي الأوضاع السياسية والاقتصادية والإنسانية الراهنة تطوير هذه المؤسسة الهامة وتعزيز فعاليتها وقوتها . ولكن مما يؤسف له أن الجهود لم تتضافر خلال الأربعين سنة الماضية لتطوير هذه المنظمة بسبب الحرب الباردة بين الشرق والغرب والتي أدت نتائجها إلى إضعاف دور الأمم المتحدة في معالجة القضايا الدولية .

إن عالمية وضخامة المعضلات التي تواجه الإنسانية تدعونا لمناقشة المجتمع الدولي أن يكشف جهوده من أجل تحقيق أهداف ومبادئ الأمم المتحدة وتطوير قدرات منظماتنا حتى تتمكن من معالجة تلك القضايا .

لقد أدى استمرار الحرب الباردة بين القوتين العظميين إلى خلق تكتلات دولية أدت إلى إضعاف التعاون الدولي الجماعي . كما برز في السنوات الأخيرة اتجاه جديد لدى بعض الدول لانتقاد الأمم المتحدة بسبب الصراع بين القوتين العظميين واستقطابهما لبعض دول العالم الثالث .

إن سبب عدم تحقيق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة يعود بشكل أساسي إلى عدم

رغبة بعض الدول الكبرى في تنفيذ تعهداتها التي وردت في الميثاق ، واستخدامها بصورة مستمرة لحق النقض في مجلس الأمن لتغليب كل ما يمس مصالحها الذاتية ومصالح الدول الحليفة لها على مصلحة المجتمع الدولي عامة . وهي بهذا المسلك ، لا تكتسره لما ينجم عن ذلك من فقدان الثقة بإمكانية المنظمة على تنفيذ مبادئها وقراراتها . وفي الصدد ، فإن إسرائيل تعتبر أبرز مثل على هذه الحقيقة ، فهي منذ انشائها على أرض فلسطين العربية وحتى اليوم لم تكف عن أعمال العدوان على الشعب الفلسطيني والدول العربية ، والتي كان آخرها العدوان الوحشي على تونس الشقيقة ، واستهتارها بقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية ومشكلة الشرق الأوسط . ومع ذلك لم يتمكن مجلس الأمن ولا المجتمع الدولي من وقف اعتداءاتها المستمرة ، أو من تطبيق العقوبات التي أوردتها الميثاق .

إن الانتقادات التي توجه إلى الأمم المتحدة لا يجب أن تنسينا أنها استطاعت خلال الأربعين عاما أن تحقق الكثير من المنجزات . ففي مجال تصفية الاستعمار سعت الأمم المتحدة لتحقيق الاستقلال لكافة شعوب العالم وفق إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها ١٥١٤ (د - ١٥) بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ . فخلال الأعوام الأربعين الماضية تمكنت مئات الملايين من شعوب العالم من الحصول على الحرية والاستقلال بسبب الدور الفعال الذي مارسته الأمم المتحدة في مجال تصفية الاستعمار . وهكذا زادت عضوية المنظمة الدولية من واحد وخمسين عضوا في عام ١٩٤٥ إلى أن وصلت اليوم إلى مائة وتسعة وخمسين عضوا فحققت بذلك أحد أهدافها المهمة وهي عالمية المنظمة* .

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

كما حققت المنظمة انجازات مهمة تمثلت في تقديم المساعدات التقنية الى البلدان النامية عن طريق برنامج الأمم المتحدة الانمائي والوكالات المتخصصة ، اذ تخصص منظومة الأمم المتحدة سنويا ما يقارب من ٢٦ بليون دولار لجهود التنمية الاقتصادية . كما ساهمت الأمم المتحدة في المجال الاجتماعي والانساني مساهمة فعالة من خلال منجزات صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) الذي قدم مساعدات عديدة لاطفال العالم ، خاصة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية .

كما يبذل اليونيسيف جهوده لإنقاذ أربعين ألف طفل يموتون كل يوم في العالم ، اذ ان الجمعية العامة تبنت قرارا يدعو الى خفض هذه النسبة من الوفيات بين الاطفال الى ٥٠ في الاف في جميع دول العالم مع حلول القرن الحادي والعشرين .

وفي مجال المساعدات الانسانية تقدم مفوضية الأمم المتحدة للاجئين مساعدات مختلفة لعشرات الملايين من اللاجئين بالاضافة الى المساعدات الانسانية لملايين البشر في افريقيا الذين يعانون مآسي وويلات الجفاف والقيظ .

وحظيت حقوق الانسان باهتمام الأمم المتحدة فأقرت الجمعية العامة في شهر كانون الاول /ديسمبر من عام ١٩٤٨ الاعلان العالمي لحقوق الانسان . وهكذا أصبح هذا الاعلان وثيقة تاريخية تعطي للمجتمع الدولي شرعية الاهتمام بحقوق الانسان في جميع أنحاء المعمورة

كما ساهمت المنظمة في تقنين وتطوير القانون الدولي حيث تم انشاء لجنة القانون الدولي عام ١٩٤٧ . وحققت الامم المتحدة تقدما كبيرا في هذا المجال ، اذ نجحت في إبرام العديد من الاتفاقيات متعددة الاطراف التي تشمل مواضيع حيوية هامة مثل حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية والغضاء الخارجي والصحة والتجارة والتنمية والقضايا التعليمية وحرية الإعلام ونزع السلاح والبيئة والاتصالات السلكية واللاسلكية وغيرها . ولعل أهم الانجازات القانونية التي حققتها الامم المتحدة في الآونة الأخيرة الاتفاقية الخاصة بقانون البحار ، حيث تمكنت الدول الاعضاء في المنظمة بعد جهود مضيئة استمرت حوالي عشر سنوات من وضع قانون شامل للبحار .

ان عمليات حفظ السلام التي اضطلعت بها الامم المتحدة كانت السبيل الطبيعي لحل كثير من المشاكل الدولية التي تفجرت عن صراعات اقليمية ، وخاصة وان مبدأ الامن الجماعي أصبح صعب المنال بسبب خلافات الدول الكبرى . فالميثاق أورد أصاليب معينة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية ، كما حدد أصاليب استعمال القوة المسلحة الجماعية ضد الدولة أو الدول المعتدية . ولكن جو العلاقات الدولية السائد جعل من الصعب على مجلس الامن تطبيق نصوص الميثاق المتعلقة بوقف الاعتداءات أو ردع المعتدى . وهكذا ، كان من الضروري ايجاد وسائل جديدة تتفق مع أهداف الميثاق ، فجاءت فكرة عمليات حفظ السلام عن طريق تشكيل قوات دولية تحت اشراف الامم المتحدة . وقد ساهمت قوات حفظ السلام بدرجات متفاوتة من النجاح أو الفشل في اندونيسيا وفلسطين وكشمير وكوريا والكونغو وقبرص وسيناء ومرتفعات الجولان وجنوب لبنان وغيرها من المناطق التي شهدت نزاعات واضطرابات خطيرة . وعلى الرغم من أهمية تلك العمليات في المحافظة على الامن والسلم في تلك المناطق المتوترة ، إلا أن الامم المتحدة لم تتمكن من حل الكثير من الخلافات والنزاعات الدولية بسبب افتقارها بدرجة كبيرة الى سلطة التنفيذ ، لان الميثاق قد أعطى مجلس الامن حق اتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة للمحافظة على الامن الدولي . إلا أنه مع ذلك تصعب مواجهة مسؤولية الحفاظ على السلم

والامن في جميع أرجاء العالم ، اذا لم تحاول الدول الكبرى حل خلافاتها المزمنة أو على الأقل بذل محاولات لاقامة علاقات عمل ببناء بينها .

ان تجربة أربعين عاما قد أوضحت أن مجلس الأمن ، وهو الجهاز الذي أنيطت به مهمة الحفاظ على السلم والامن ، لم يتمكن من ايجاد حلول للنزاعات السياسية الخطيرة في العالم بسبب تضارب مصالح أعضائه الدائمين ، خاصة وان بعضهم يقف بصورة ماهرة مع أطراف تنتهك مبادئ الميثاق . وهكذا ظلت قضايا مهمة مثل قضية فلسطين وناميبيا والفصل العنصري وافغانستان دون حل .

ومن قبيل المقارنة التاريخية نقول بأنه تم طرح العديد من النزاعات السياسية على عصبة الأمم بعد تأسيسها عام ١٩٢٠ ، فاستطاعت أن تقدم حلولاً لبعض تلك النزاعات ، ولكنها فشلت في حل أكثر القضايا الهامة . وفي النهاية انهارت عصبة الأمم كتنظيم دولي وبدأت الحرب العالمية الثانية وعم العالم العنف والفوضى والاضطراب .

فلنجدد العزم اليوم على تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة لتبقى منبرا هاماً للحوار والتفاهم بين الأمم والشعوب ، واطاراً صالحاً للتعاون وفق المنازعات وحل الالتزام لكي تتمكن من صيانة الامن والسلام في العالم وتجنب أجيالنا القادمة ويلات حرب جديدة .

لقد دخلت الحرب العراقية الايرانية عامها السادس حيث ازداد خطرها واتسع نطاقها حتى باتت تهدد سلامة الملاحة في منطقة الخليج بأكمله . فلقد تعرضت ممرات تجارية خارج منطقة العمليات الحربية للاعتداء عليها رغم أنها تابعة لدول ليست أطرافاً في النزاع . ولقد اتخذ مجلس الأمن القرار ٥٤٠ (١٩٨٣) والقرار ٥٥٢ (١٩٨٤) اللذين يؤكدان على حرية الملاحة في هذه المنطقة الحيوية من العالم ، ويطلبان من جميع الدول الكف عن كل ما من شأنه عرقلة حرية الملاحة في الخليج من وإلى موانئها الدول التي ليست أطرافاً في النزاع .

كما حدث تطور خطير في هذه الحرب عندما بدأت ايران باعتراض مفن تجارية لبلدان لا علاقة لها بالنزاع واحتجازها في موانئها ، مما يشكل تصعيدا جديدا لمخاطر هذه الحرب وتهديدا للملاحة الدولية وإضرارا بعلاقات حسن الجوار .

ان الحرب العراقية الايرانية ، دون أدنى شك ، قد أصبحت مصدر قلق وعدم استقرار لمنطقة الخليج . وانطلاقا من الشعور بضرورة التعايش السلمي بين كافة دول المنطقة وحل المشاكل بالطرق السلمية ، بذلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية جهودا حثيثة لحل النزاع بين الجارتين العراق وايران ، ودعت البلدين المتحاربين الى الاحتكام الى منطق الحق والعدل وقبول مساطتها ووساطة الامم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي أو غيرها .

وتجدر الاشارة الى أن العراق قد أبدى تجاوبا مع جميع المبادرات السلمية الرامية الى حل هذا النزاع عن طريق المفاوضات . ونتمنى مخلصين ، ومن منطلق الحرص على سلامة وأمن واستقرار شعبي البلدين ، أن تتجاوب ايران مع المساعي السلمية ومبادرات الوساطة لكي يعود السلام والوثام الى ربوع هذه المنطقة .

ان المجتمع الدولي كله مطالب بالتحرك الجاد لاحتواء هذه الحرب المدمرتوحلها حلا سلميا ، اذ لم يعد بإمكان الاسرة الدولية تجاهل هذه الازمة الخطيرة التي باتت تهدد أمن وسلامة الخليج بأكمله ، وتعرض للخطر مصالح دول أخرى بعيدة عن هذه المنطقة. تعتبر قضية فلسطين من المشكلات المزمنة التي عالجتها الامم المتحدة منذ أن عرضتها بريطانيا على الجمعية العامة على أساس أنه لم يعد في مقدورها حل تلك المشكلة . لقد اتخذت الجمعية العامة قرارها الشهير بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، ولعبت بعض الدول الغربية ودول أخرى في المعسكر الشرقي دورا فعالا في سياغة واصدار ذلك القرار الذي أنشئ بموجبه الكيان الصهيوني على أرض فلسطين العربية .

ومنذ ذلك التاريخ ، بدأت اسرائيل في تنفيذ خططها التوسعية وما تزال حتى الان تحتل الاراضي الفلسطينية بكاملها وتقيم عليها مستوطنات صهيونية بصورة غير

شرعية ، كما تشن اعتداءات مستمرة على الدول العربية المجاورة وتحتل أراضيها بالقوة المسلحة ، كما حدث في عام ١٩٨٢ عندما اجتاحت قواتها الأراضي اللبنانية . بل انها ما زالت تمارس أحد أنواع الاضطهاد والقتل والتشريد ضد المواطنين العرب وتطبق ضدهم نفس الاساليب الارهابية والعنصرية التي يمارسها نظام بريتوريا ضد المواطنين الاصليين في جنوب افريقيا .

لقد أدى عدم تنفيذ قرارات مجلس الامن الى ايمان اسرائيل في تحدى هذه المنظمة ، اذ دأبت على مهاجمة أى بلد عربي وانتهاك حرمة أراضيها وأجوائه . ففي يونيه عام ١٩٨١ هاجمت بطائراتها المفاعل الذري العراقي الذي بني لأغراض سلمية ، وفي الاسبوع الماضي هاجمت بطائراتها تونس الشقيق ، وتسببت في وقوع خسائر كبيرة في الارواح والممتلكات بين سكانه المدنيين .

ان هذا الاعتداء الاجرامي الذي قامت به اسرائيل عمل ارهابي صافر وانتهاك صارخ لسيادة و أمن دولة عضو في هذه المنظمة ، واستهتار خطير بكل المبادئ والاهداف التي ينادى بها ميثاق الامم المتحدة والقوانين الدولية . واننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يشجب هذا العدوان الاجرامي الذي قام به كيان يدعي لنفسه بأنه دولة تمتثل للقوانين والاعراف الدولية ، بينما هو في الحقيقة أبعد ما يكون عن ذلك .

ان مجلس الامن لم يستطع أن يصدر قرارات لمنع أو وقف الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة أو تنفيذ قرارات ايجابية أصدرها تؤكد عدم شرعية ضم الأراضي العربية ، بسبب مساندة الولايات المتحدة الامريكية لاسرائيل ، واستخدامها المستمر لحق النقض ضد أى مشروع قرار يهدف الى اداة أو معاقبة اسرائيل على ممارساتها اللاانسانية المنافية للقانون الدولي . لذا فانه لا سبيل الى اعادة الهيبة الى هذه المنظمة الدولية إلا باحترام قراراتها .

وعلى الرغم من صلف اسرائيل واستمرار عدوانها ، تمكن العرب أن يشبثوا للعالم بأنهم دعاة سلام ويكفّفوا زيف الادعاءات الاسرائيلية وذلك عندما قدموا خطة فاس للسلام في الشرق الاوسط ، وهي مبادرة ايجابية رفضتها اسرائيل . كما تجاوزت منظمة التحرير الفلسطينية والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مع المساعي السلمية المبذولة بالاشتراك بوفد أردني فلسطيني لاجراء حوار مع الولايات المتحدة الامريكية استعدادا لعقد مؤتمر دولي لحل القضية الفلسطينية خلا سلميا .

ان المتتبع لقرارى مجلس الامن ٢٤٢(١٩٦٧) و ٢٢٨(١٩٧٣) يجد أنهما يرتكزان على مبدأ ثابت هو السلام مقابل الارض . وهذا المبدأ ورد في جميع مبادرات السلام التي قدمت بهذا الشأن . وهكذا نجد أن الامة العربية تسير فعلا نحو السلام ، الا أن اسرائيل تقف حجر عثرة في هذا السبيل حيث أنها لا تريد السلام ، بل تفضل احتلال الاراضي العربية على اقامة سلام عادل ودائم في المنطقة .

ان مشكلة الفصل العنصرى من المشاكل التي ما تزال الجمعية العامة تناقشها منذ عام ١٩٤٦ ، ولكن مما يؤسف له ان المجتمع الدولي لم يستطع حتى الآن وقف تلك الممارسات اللاانسانية التي يتعرض لها المواطنون في جنوب افريقيا على يد الاقلية البيضاء .

لقد مرّت مشكلة الفصل العنصرى على الصعيد الدولي بعدد من التطورات ، ولعل أهمها قرار مجلس الامن في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٧٧ المتعلق بجعل حظر الاسلحة الاختيارى ضد جنوب افريقيا حظرا الزاميا وفقا للفصل السابع من الميثاق . ولقد حاول النظام العنصرى في بريتوريا احتواء الضغوط الدولية بإدخال اصلاحات شكلية لا تمس جوهر سياسات الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، وهو اسلوب لم ينطل على المجتمع الدولي ، بل رنّخ القناعة لدى الغالبية السوداء بأنه لا طريق للحرية والتخلص من سياسة الفصل العنصرى الا بالاستمرار في مكافحة هذه السياسة البغيضة . وما الانتفاضة الشعبية التي تعمّ مناطق عديدة في جنوب افريقيا اليوم الا صورة واضحة لهذه الحقيقة التي أصبحت أكثر رسوخا على مرّ السنين .

اننا نناشد المجتمع الدولي بمؤازرة كفاح شعب جنوب افريقيا ، ونطالب مجلس الامن ، وخاصة الدول دائمة العضوية ، بتحمّل مسؤولياتها وتطبيق العقوبات الاقتصادية والمقاطعة الشاملة على نظام بريتوريا لحمله على العدول عن سياسة الفصل العنصرى . اما فيما يتعلق بقضية ناميبيا ، فما يزال نظام جنوب افريقيا غير عابىء بتطبيق قرار مجلس الامن ٤٣٥(١٩٧٨) الداعي لاستقلال الاقليم تحت رعاية الامم المتحدة . واود هنا أن أضم صوتي لاصوات غالبية أعضاء هذه المنظمة لتأكيد عدم شرعية الانتخابات

والاجراءات الداخلية التي فرضتها حكومة جنوب افريقيا في ناميبيا ، متحدة بذلك جميع قرارات الامم المتحدة .

ولا تزال القضية الافغانية تستأثر باهتمام المجتمع الدولي منذ عام ١٩٧٩ ، عندما اجتاحت القوات السوفياتية ذلك البلد واحتلته عنوة ضد ارادة شعبه . لذا يجب سحب تلك القوات من افغانستان وفق ما جاءت به قرارات الامم المتحدة المتلاحقة منذ عام ١٩٧٩ حتي يتمكن الشعب الافغاني من استعادة حريته واختيار نظام الحكم الذي يرضيه دون وصاية أو تهديد ، وليعود الى انتهاج سياسة عدم الانحياز التي اختارها لنفسه . كما نتمنى التوفيق والنجاح للمفاوضات التي تجرى باشراف الامم المتحدة بين الباكستان و افغانستان لايجاد حل لهذا النزاع .

وبالنسبة للقضية القبرصية ، نرحب بجهود الامين العام للامم المتحدة لخلق مناخ ملائم يؤدي للتوصل الى حل سلمي عادل ودائم يرضيه الطرفان المتنازعان . اما بالنسبة للقضية الكورية ، فاننا نؤيد المفاوضات التي يجريها الطرفان برعاية الصليب الاحمر بهدف اعادة توحيد كوريا لتحقيق ما يرنو اليه الشعب الكوري من طمأنينة وازهار .

اليوم ونحن نستعيد تجارب منظمتنا خلال السنوات الاربعين الماضية ، نأمل أن تتضافر الجهود لتطویر هذا التنظيم الدولي . ويشرفني أن أعلن من هنا استعداد وعزم دولة البحرين الكامل على السعي مع كافة الدول الاعضاء المحبة للسلام لتحقيق أهداف الميثاق . كما نأمل مخلصين أن تتخذ دورتنا التاريخية هذه ، القرارات المناسبة لحل المشاكل العالمية التي تواجه البشرية ، والتي تنذر باخطر النتائج وأسوأ العواقب اذا لم تجابه بعمل دولي مشترك . لذا فانه أصبح من ضرورات الوجود الانساني التحرك بعزم واخلاص لبنني للأجيال المقبلة مجتمعا انسانياً يسوده السلم والعدل والرخاء .

السيد فيفا امبيرت (الجمهورية الدومينيكية) (ترجمة شفوية عن

الاسبانية) :تعتبر هذه الدورة للجمعية العامة ذات طبيعة خاصة للغاية ، نظرا لما لها من دلالة تاريخية كبرى . وقد اعرب المجتمع الدولي عن أمله في أن يشهد عام ١٩٨٥ ، الذي نحتفل فيه بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، بداية عهد جديد من السلم والعدالة الدائمين في سائر انحاء العالم ، وأن يصبح عاما للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتقدم والاستقلال لكل شعوب العالم . ونظرا لما لأعمال هذه الدورة من أهمية كبرى بالنسبة لمستقبل منظماتنا ، فإن انتخابكم . سيدى الرئيس ، أمر لم يكن هناك ما هو أصوب وأكثر حكمة منه . فانتم لا تتوافر لديكم فحسب المعرفة الشاملة بأعمال الأمم المتحدة التي اكتسبتموها على مدى سنوات طويلة . بل ولديكم أيضا التفهم الواسع للدور الذى ينبغي لهذه المنظمة أن تقوم به من أجل ايجاد عالم أفضل . وعلاوة على ذلك يمثل انتخابكم اعترافا بالدور البارز الذى تظطلع به اسبانيا في تطور الثقافة العالمية واسهامها الذى لا ينكر في تطوير المعايير والمبادئ التى تحكم سلوك الأمم في علاقاتها المتبادلة ، كما يُعد دليلا هاما على التعاطف مع شعب اسبانيا النبيل ، الذى يعيش الآن لحظة من أمجد لحظات تاريخه ، نتيجة لقراره الصلب بأن يعيش في ظل نظام تعوديه الديمقراطية والعدالة . وفي هذه الظروف ، فإن هذه الدورة ذات الأهمية الخاصة لم يكن يتسنى لها ان تبدأ أعمالها في ظل رعاية أفضل من هذه .

وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن خالص تقديرنا للعمل الرائع الذى اضطلع به ملفكم السفير لوساكا ، ممثل زامبيا ، الذى اتاح له تفانيه المستمر في عمله وإيمانه بمستقبل منظماتنا الفرصة لأن يكمل بنجاح جميع الأنشطة المتعلقة بالاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة .

ويسعدني غاية السعادة أن أشير الى ما يتحلى به الأمين العام ، السيد بيريز دى كوييار من تفان وحماس في اخضاعه بمهام منصبه الكبيرة . ان شقته في هذه المنظمة ، وافكاره فيما يتعلق بزيادة نشاطها ، التى ينبغي لجميع الاعضاء الاسهام فيها ، تدعونا الى اتباع المبادئ التوجيهية التى أرماها والتي تتسم بالحكمة والاخلاص .

ولا يعني أن استمر في بياني قبل أن أثير إلى ما نشعر به من حزن عميق في
الجمهورية الدومينيكية ازاء المأساة التي حلت بالمكسيك ، التي تربطنا بها أوثق
الروابط . ونؤكد من جديد على المناخدة التي وجهتها الجمعية العامة إلى المجتمع
الدولي لمواصلة تدفق المساعدات إلى ضحايا هذه الكارثة على أساس من الجهد
التعاوني .

ان الجمهورية الدومينيكية حكومة وشعبا تجدد تأييدها الحازم للمقامد والمبادئ التي أدت الى إنشاء الأمم المتحدة منذ أربعين عاما ، ولها الشرف في أنها كانت ممثلة في سان فرانسيسكو الى جانب البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية عندما جرى التوقيع على ميثاق هذا الجهاز الدولي .

وانني أجد التأييد الذي لا يحيد لبلدي للمبدأ الذي يتضمنه الميثاق والمتعلق باحترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، وادانتنا لمهاجمة الدول ذات السيادة ، بصرف النظر عن شكل هذه المهاجمة . والجمهورية الدومينيكية هي واحدة من البلدان الديمقراطية التي تحرم حرصا شديدا على عدم انتهاك هذه المبادئ التي يُعدُّ ضمان فعاليتها من بين الأهداف الرئيسية لمنظمتنا العالمية .

وفي معرض الاحتفال بالذكرى الأربعين لإنشاء الأمم المتحدة ، من واجب الدول الاعضاء أن تفكر في فعالية هذه المنظمة ، علما بأن فشل المنظمة أو نجاحها مرهونان بنا . وتلك مسؤولية ينبغي لكل الدول الاعضاء أن تتكفل بها ، مما يخلص هذه المنظمة من شعور بالذنب لا يليق بأن ينسب اليها .

ويتعين على الدول الاعضاء ان تضاعف قواها في هذه الاوقات لكي تتحد في مواجهة المشاكل الخطيرة التي نعاني منها في عالم يزداد فيه الترابط وتزداد فيه حتمية اتحاد الجنس البشري .

اننا نؤيد ما قاله الأمين العام في تقريره السنوي ، اذ انصب اهتمامه الاساسي على المستقبل الذي يتهدهدته نشوب الحرب النووية ، الامر الذي يتطلب عملا فعّالا من جانب الأمم المتحدة وتوافر الارادة السياسية للدول الاعضاء فيها ، لكي تحترم المقررات والقرارات الصادرة عن المنظمة العالمية .

وهكذا ، فان البلدان النامية تأتي الى هذه الجمعية العامة عاقدة العزم أكثر من ذي قبل على شجب الآثار المدمرة التي تلحق بنموها الاقتصادي وطمنا الاجتماعي والناجمة عن سباق التسلح وتكاليفه الهائلة . وقد قال الأمين العام في كلمة القاها خلال زيارته الأخيرة لبلدي :

« ان الامم المتحدة تحذر من تكديس الاسلحة التي لا تزيد من التوترات الدولية فحسب ، بل تؤدي ايضا الى تفاقم التخلف واطالة امده »

ومن الصراعات التي تتهدد السلم والامن الدوليين ، نشعر بقلق خاص ازاء الصراع القائم في امريكا الوسطى . فنحن بلد يقع في امريكا اللاتينية ، وليس بهيئد عن دوامة الصراع والتوترات السائدة في تلك المنطقة والتي تدور بين شعوب شقيقة .

ومنذ ان تولت الحكومة الحالية مقاليد الحكم ، أعلنت الجمهورية الدومينيكية بحزم ووضوح ان التسوية السلمية التي يتم التوصل اليها عن طريق المفاوضات هي وحدها القادرة على ايجاد الحل لهذا الصراع الخطير . ولهذا السبب فان حكومة الجمهورية الدومينيكية قد ايدت بشكل مطلق الانشطة السلمية لمجموعة كونتادورا التي تحبذ ايجاد حل ينبع من امريكا اللاتينية لازمة تعود في الاساس الى المشاكل المزمنة المتمثلة في التخلف والظلم الاجتماعي في هذه المنطقة .

ان الجهود الجبارة التي بذلتها مجموعة كونتادورا ، كما رددنا في عدة مناسبات ، قد حالت دون وقوع كارثة واسعة النطاق كان يمكن ان تعرض للخطر السلم والامن في المنطقة وتوثر مضاعفاتها الخطيرة على المجتمع الدولي بمرمته .

لقد اضحى ضروريا في الوقت الحالي ان يبذل جهد كبير اخير لحل بلدان امريكا الوسطى على التوقيع فورا على وثيقة كونتادورا بشأن السلم والتعاون في امريكا الوسطى التي تتركز على احدى المنجزات السياسية الكبيرة التي حققتها مجموعة كزنتادورا ، وهي وثيقة الاهداف التي اعتمدتها بلدان امريكا الوسطى في شهر ايلول/ سبتمبر عام ١٩٨٢ .

وفي معرض الاشارة الى ازمة امريكا الوسطى ، ينبغي ان تشدد كما ذكرنا على ان جذور هذه الازمة ترتبط دون شك بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي تعاني منها هذه المنطقة . ومع ذلك ، فنحن نوافق كليا على ما قاله صديقنا برناردو سيبولفيدا امور ، وزير خارجية المكسيك لايام خلت من على هذا المنبر :

« ... ومع ذلك ، لا يسمنا الا أن نعتزف بأن الصراع يرجع الى اعتبارات جغرافية - سياسية لمناطق النفوذ والتوازن الاستراتيجي ، ولا يمكن ايضا تجاهل حقيقة ان وقد التدخل الخارجي شرط حاسم لتحقيق أية تسوية في امريكا الوسطى » (A/40/PV.8 ، ص ٢٩-٣٠)

ولهذا السبب ، كان من رأى الجمهورية الدومينيكية دائما أن مجموعة كونتادورا في سعيها المثمر نحو السلم ، تتطلب تأييدا فعّالا وتضامنا من جميع بلدان امريكا اللاتينية ، ولا سيما البلدان الديمقراطية فيها . لهذا السبب ، كانت حكومتنا السّابقة في الاستجابة بشكل ايجابي وحازم ونشط لفكرة انشاء فريق دعم لمجموعة كونتادورا من قبل بلدان امريكا الجنوبية في الآونة الاخيرة .

وفخلا عن ذلك ، وفي نفس الاطار ، فقد تكلمنا دائما بوضوح وحزم عن ضرورة ابداء التأييد الكامل لوثيقة كونتادورا من جانب الولايات المتحدة وكوبا بغية تنفيذها تنفيذا كاملا وفعّالا .

اننا ننتبع باهتمام وقلق بالغين تطور الصراعات في مناطق أخرى من العالم حيث يتم تجاهل المبادئ الهادية لميثاق الأمم المتحدة والمتعلقة بالاستقلال الوطني والسيادة والحلامة الإقليمية للدول وعدم التدخل بكل اشكاله في الشؤون الداخلية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو عن استخدامها ، في الوقت الذي تجرى فيه محاولات لتقييد ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها عن طريق الاحتلال الاجنبي أو السيطرة الاستعمارية .

ان رأينا الشايت هو انه ليس هناك نزاعات أو صراعات دولية لا يمكن حلها عن طريق الحوار والمفاوضات بين الاطراف المعنية مباشرة . وبعبارة أخرى ، عن طريق التسوية السلمية والسياسية .

وفي اطار المبادئ التي ذكرتها آنفا ، يمكن أن نجد أسي الحل السريع للمشاكل التي تواجهها مختلف البلدان في مناطق متعددة من العالم ، ومنها على سبيل المثال الشرق الاوسط وكمبوتشيا وكوريا وقبرص وافغانستان ، وهي مشاكل قد اعربنا عن

وجهات نظرنا الواضحة والحازمة ازاءها في كلمات سابقة • وأود بشكل خاص أن اذكر بالموقف الثابت لحكومة الجمهورية الدومينيكية • والذي يفيد أنه ينبغي من أجل التوصل الى سلم دائم في الشرق الاوسط أن يشترك كل الأطراف المعنية في الصراع في عملية المفاوضات •

اننا نعتز بالشعب الفلسطيني بحقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره، وكذلك حقه في أن ينشئ دولة على التراب الفلسطيني ، على ألا نفعل - فيما يخص اسرائيل - أحكام القرار ٢٤٢(١٩٦٧) الصادر عن مجلس الامن والمعني بحق كل الشعوب في المنطقة في العيش في سلم ضمن حدود آمنة وواضحة •

وتجدر الإشارة الى الجهود الدؤوبة التي تبذلها بلدان اخرى في المنطقة ، غير معنية مباشرة بالصراع ، دعما للخطوات الرامية الي التوصل لحل سلمي ، ونحن نرحب بتلك الجهود . ونأمل في الوقت نفسه ان تنشأ مبادرات سلم اخرى في المنطقة عينها وان تحظى بتأييد المجتمع الدولي .

وتضم الجمهورية الدومينيكية صوتها الى اصوات التي كثيرا ما تتردد في هذا المحفل منادية باقرار سيادة لبنان و سلامته الاقليمية والى الانسحاب الفوري لجميع القوات الاجنبية من اراضيه .

كما ترحب الجمهورية الدومينيكية بالتقدم المحرز في الاشهر الاخيرة في المحادثات بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية في مجال التعاون الاقتصادي والتبادل الثقافي على الصعيد الثنائي .

ويسعدنا ان نلاحظ ان الحالة في كوريا قد تفضي من خلال الحوار والتفاوض والتفهم المتبادل الى تسوية مرضية .

كما اننا نصادق على المطالب العادلة للارجنتين فيما يتعلق بمشكلة السيادة على جزر مالفيناس ونأمل ان تستأنف المفاوضات بين الارجنتين والمملكة المتحدة بغية التوصل الى حل سلمي لهذه المشكلة .

ان الجمهورية الدومينيكية تؤكد كل عام ادانتها القاطعة لممارسة الفصل العنصري البغيضة . وفي هذا الصدد نجد لزاما علينا ان نعرب عن قلقنا ازاء تدهور الحالة في جنوب افريقيا بصورة مطردة حيث تتمخض سياسة الفصل العنصري عن معاناة انسانية يعجز عنها الوصف واعتقالات جماعية تعسفية والنقل القسري لقطاعات كبيرة من السكان . ونحن نضم صوتنا الى النداء الدولي الموجه بالاجماع والداعي الى الافراج الفوري عن نلسون مانديلا وغيره من السجناء السياسيين .

ونود ايضا ان نكرر تأييدنا المطلق للنضال البطولي الذي يخوضه شعب ناميبيا في سبيل حقه في الاستقلال وتقرير المصير وان نعيد تأكيد موقفنا الراسخ الذي مفاده ان قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ما زال يشكل الاساس الوحيد المقبول لاية تسوية سلمية للصراع الناميبي .

أما الأزمة الاقتصادية العالمية الخطيرة فهي تتفاقم على نحو يندرج بالخطر .
وقصارى القول أن معدلات النمو لا تصل حتى إلى المستوى الذى كانت عليه في السبعينات .
والانتعاش المرتقب في البلدان المصنعة لم يحقق التوقعات الأولية . ولم يكن للانتعاش
المحدود أى اثر ملموس على توسيع نطاق صادرات العالم الثالث . ومن ثم فان تركيز
فوائد النمو الاقتصادى العالمى في البلدان الصناعية ما زال هو الاتجاه السائد .
وتبلغ معدلات البطالة في البلدان النامية مستويات تنذر بالخطر . ففي هذه
السنة الدولية للشباب سيلحق الملايين من الشباب بالجموع التي سبقتهم في البحث عن
عمل دون جدوى .

وكما ذكرت آنفا فان انتعاش اقتصادات البلدان الصناعية الرئيسية لم يكن له
اى اثر مفيد على بلدان العالم الثالث . ذلك ان الامعان في فرض التدابير الحمائية
في وقت نعاني فيه من الركود الاقتصادى يحول أسواق البلدان المتقدمة النمو إلى حصون
منيعه مما يشكل انتهاكا للاتفاقات الدولية .
ففي خلال السنوات العشر الماضية انهارت أسعار صادرات العالم الثالث وبلغت
مستويات يتعذر تداركها مما من شأنه أن يقضي على أكثر برامج التكيف والانعاش
الاقتصادى تفاؤلا .

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية لم تنجح الاجتماعات الكثيرة للاتفاق العام
بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في تلبية تطلعات البلدان النامية فيما يتعلق
بالإلغاء التدريجي للقيود المفروضة على منتجاتها المخصصة للتصدير . بل على النقيض
من ذلك نجد انه في أعقاب الاجتماع الوزارى للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية
والتجارة المعقود عام ١٩٨٢ ، فرضت الدول الصناعية قيودا أكبر متجاهلة التزاماتها
وقواعد ومبادئ الاتفاق العام .

ولقد تحدثت في العام الماضي في هذه القاعة عن أهمية السكر في الجمهورية
الدومينيكية باعتباره أحد المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية وأشرت إلى ما أعلنه
الولايات المتحدة من خفض الحصة المخصصة للبلدان المنتجة بواقع ٢٠ في المائة . وفي

الاونة الاخيرة خفضت مرة اخرى الحصة المصدرة من بلادي الى سوق الولايات المتحدة نتيجة للضغوط التي يمارسها منتجون يحظون بقدر كبير من الحماية . وهذا الخفض يقلل الى حد كبير من فوائد برامج المساعدة التي تخطط بها هذه الدولة العظمى لصالح شعبنا .

بيد أن الامر الذي يشكل خطورة اكبر لصناعة السكر لدينا هو استمرار سياسات الدعم التي ينتهجها الاتحاد الاقتصادي الاوروبي تحقيقا لمصلحة منتجه الامر الذي يؤدي الى انخفاض كبير في الاسعار في السوق الدولية .

ومن المزمع اجراء جولة جديدة من المفاوضات في اطار الفات ، فما زال من المتعين تسوية بعض المسائل الحيوية بالنسبة للبلدان النامية مثل المنتجات الاستوائية ، والقيود الكمية واعانات المنتجات الزراعية . ونحن نرى أن التنفيذ التدريجي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والوفاء بالالتزامات المعقودة في الاجتماعات السابقة يشكلان نقطة انطلاق للتصدي لبنود جديدة تتقدم بها بلدان دأبت على تجاهل احكام الفات .

وتمثل مشكلة الديون اكبر تحدٍ تواجهه بلدان امريكا اللاتينية في الوقت الراهن . ذلك ان قيمة ديوننا الضخمة التي تبلغ ٣٧٠ مليون دولار تعد مشكلة على جانب كبير من الاهمية بحيث لا يمكن لأولئك الذين يطالبون ويدعون الى تنفيذ سياسات اقتصادية تقليدية تتيح لهم استعادة ما قدموه من قروض أن يستمروا في تجاهلها .

ان امريكا اللاتينية تكرم ما يربو على ٢٥ في المائة من عائدات صادراتها السنوية لسداد فوائد ديونها الخارجية . وتزداد صعوبة سداد الديون بسبب انعدام الفرص التي يمكن ان تتيح لنا زيادة صادراتنا . فمن غير المستطاع تحقيق التنمية في منطقة ما عن طريق تصدير رأس المال بينما هي في ميسم الحاجة الى الاحتفاظ به .

والبلدان النامية لا تعارض برامج التكيف في حد ذاتها . ولكن ما نشكو منه هو ان برامج التثبيت، ولا سيما تلك التي يضعها صندوق النقد الدولي لا تقضي على الاختلال الهيكلي وتغضي في الواقع الى زيادة التكاليف الاجتماعية والضغوط السياسية .

كما أنه ليس هناك حتي تدفق كافٍ من الموارد من الخارج لتعويض الزيادة في معدل التضخم ومشاكل اسعار الصرف وهبوط مستوى معيشة شعبنا - وهي عناصر اى برنامج للتكيف - وبالمثل نجد ان صندوق النقد الدولي ، في ممارسته للرقابة الصارمة على برامج التكيف لا يأخذ في الحسبان الخسارة التي تلحق بقطاعنا الخارجي نتيجة للسياسات الحمائية التي تنتهجها بعض البلدان الصناعية . ومجمل القول ان هناك تعارضا بين اهداف صندوق النقد الدولي والسياسات الانمائية لبلدان العالم الثالث . وكثيرا ما يؤدي الالتزام بتحقيق بعض الاهداف الى تزايد البطالة وانخفاض الطلب المحلي مما يضر بالانتاج والنظم المالية .

لقد عانت الجمهورية الدومينيكية ، مثل البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، من آثار عدم الاستقرار في التجارة الدولية والانخفاض في عائد التصدير ، وتقلبات أسعار الفائدة والآثار الانكماشية لبرامج التكيف الاقتصادي والضغوط الاجتماعية المترتبة على ذلك الوضع .

وأوضح السيد سلفادور خورخي بلانكو رئيس الجمهورية الدومينيكية في بيان القاء بمناسبة الاجتماع الوزاري لتوافق آراء قرطاجنة في شهر شباط/فبراير الماضي الآتي :

« من الضروري مداد الدين ولكن ليس عن طريق المزيد من الاقتراض لشعوبنا بل عن طريق تنمية قدراتها الاقتصادية . وهذا يتطلب التعاون النشط للبلدان الصناعية والهيئات الدولية في العمل - عن طريق دعمها التقني والمالي - على رفع القوى الشرائية والطاقة الانتاجية لشعوب المنطقة ، بحيث يمكن زيادة الانتاج ورفع الأسعار بها قد يتعادل جزئيا مع التزاماتنا الخارجية ، ويؤدي في الوقت نفسه الى تحسين الظروف المعيشية السائدة في المنطقة . ويعتبر ذلك أساسا قويا لتحقيق الاستقرار في النظام المالي العالمي وجعله أكثر قوة » .

وبالرغم من هذه الصورة التي عرضتها . فإن بلدنا تحت القيادة الحكيمة للرئيس سلفادور خورخي بلانكو ، وبالتفحيات العظيمة التي قام بها في مواجهة العقبات الهائلة ، استطاع الوفاء بالتزاماته لمندوق النقد الدولي والبنوك العالمية الخاصة .

وتوضح أحد التقويمات التي أجريت للوضع الاقتصادي الدولي أن الانتعاش الذي كان الأمل منعقدا عليه لم يؤدي الى معدل نمو مطرد في الناتج الإجمالي لمنطقتنا . ونظرا لتلك الامكانات المستقبلية فإن الحوار السياسي بين الدائنين والمدينين قد أصبح أكثر ضرورة باعتباره من الوسائل الفعالة في التوصل الى حل شامل لمشكلة الدين .

وتعتبر تلك المطالب جزءا أساسيا من توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في قرطاجنة وتوحدت فيه جهود وزراء الخارجية ووزراء المالية لاحت عشر بلدا من المنطقة بدعم قوى من رؤساء تلك البلدان . ان البيانات التي ادلى بها المتحدثون ذوو الاختصاص في المنطقة والبيانات المقدمة مؤخرا هنا في هذه المنظمة من قبل رؤساء اوروغواي والبرازيل وبيرو وفنزويلا تعكس الحاجة الى الحوار السياسي الذي ندعو اليه .

وما من شك ان مجموعة توافق آراء قرطاجنة ، باعتبارها مجموعة للعمل المتضافر ، قد ساعدت كثيرا في تدعيم تضامن بلدان امريكا اللاتينية ، واسفرت عن اشار ايجابية على عملية اعادة جدولة الديون الخارجية لبلداننا .

ولا بد من الاشارة هنا الى فكرة رفضها مجموعة بلدان توافق آراء قرطاجنة بصورة منظمة . واعني تكوين ما يسمى بنادى البلدان المدينة . لقد عارضنا هذه الفكرة لاننا ادر كنا دوما ان ذلك سيعني التفاوض الجماعي والشامل لمشكلة الدين الخارجي لامريكا اللاتينية . ومع ذلك فاننا ندعو الى تأسيس مجموعة كاملة من المبادئ والمعاليم الموحدة لتستخدم كاساس مرجعي وتسهم في انجاح المفاوضات التي يقوم بها كل بلد على حدة .

ومن بين هذه المبادئ التوجيهية ما ذكر تلك التي حددها توافق آراء قرطاجنة وهي منح جميع البلدان نفس اكثر الشروط الملائمة الممكنة التي يحمل عليها بلد واحد في علاقاته الفردية . وبالمثل من الاهمية بمكان اقامة علاقة قوية بين دخل الصادرات وتدفق رأس المال الجديد وبين خدمة الدين الاجنبي بحيث نضمن سداد الالتزامات الخارجية بنفس معدل النمو الاقتصادي للمنطقة .

وعلاوة على ذلك ، لا ينبغي اغفال حقيقة ان الجهود التي بذلتها مجموعة قرطاجنة والاقتراحات المعقولة والضرورية التي قدمت لها قد اسهمت بصورة كبيرة في جعل المجتمع الدولي بأكمله اكثر وعيا بالمشاكل . ويتفح ذلك من البيانات المقدمة من كبار الشخصيات السياسية في البلدان المتقدمة ومن الاقتراحات المحددة التي بدأت في التشكل بصورة اولية في تلك البلدان . ويمكن لتلك الاقتراحات اذا ما نفذت في الاجل

القصور ان تسهم على الاقل في الشروع في عمليات علاجية فعالة نحو التوصل الى حل
لكامل مشكلة الدين الخطيرة ، ان لم تحلها بالفعل .

وفي هذا السياق ، يتركز اهتمامنا على النتائج المنتظرة من الاجتماع المنعقد
حاليا في سيول ، ومن الدورة المقبلة للمفاوضات في مجموعة الاتفاق العام بشأن
التعريفات الجمركية والتجارة .

ان خطورة حالة الديون من حيث حجمها ونتائجها تبلغ ابعادا تشير الفضول
ولكنها تعتبر مدعاة للتشجيع اذ نرى شخصيات هامة ليس بينها تشابه ، مثل هنري
كيسنغر وفيدل كاسترو ، تتفق على الحاجة الملحة الى التوصل لحل هذه المشكلة
الخطيرة ، وبالنسبة لكل واحد منهم اقتراحاته الخاصة ومناهجه .

وبالرغم من الامكانات المستقبلية القاتمة السابق ذكرها ، تناضل بلدان
العالم الثالث من اجل مواجهة التحدي الذي فرضته الازمة الاقتصادية الحالية عليها
ويتضح ذلك من الانتعاش الذي تحقق في التعاون فيما بين بلدان الجنوب ، الذي تشجعه
مجموعة ال ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز ، وفي المشاركة النشطة للبلدان النامية في
مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية وفي
المحافل الاقتصادية الاخرى التي تجرى فيها مفاوضات .

وكجزء من هذه الجهود قامت امم العالم الثالث بمبادرات مثل برنامج اروشا
وبرنامج كاراكاس ، وشجعت برامج التعاون في نطاق الامم المتحدة وصانعت انشاء وكالات
متخصصة تعالج المشاكل التي يتعرض لها العالم الثالث اصاما .

وبصفة خاصة قامت امريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ، انطلاقا من تصميمها
الحازم على اجراء الحوار والتشاور ، بانشاء آليات عديدة للتكامل والتعاون الاقليمي
ودون الاقليمي . ومن بينها ينبغي ان نشير الى الامة الخاصة للنظام الاقتصادي
لامريكا اللاتينية (سيرا) ، الذي تأسس في عام ١٩٧٥ باعتباره اداة اقليمية لتنفيذ
الخطوط التوجيهية الاقتصادية التي اعتمدها مجموعة ال ٧٧ وبلدان حركة عدم الانحياز
ومقتضيات اقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ويعتبر هذا النظام اليوم واحدا من اكثر الاليات فعالية للتعاون بين بلدان العالم الثالث . وبمناسبة الاحتفال بالذكرى العاشرة لتأسيس النظام ، نرحب بالنيابة عن الجمهورية الدومينيكية بجميع المبادرات التي صدرت من تلك الهيئة من اجل تعزيز الروابط الاقليمية .

وعلاوة على ذلك ، يجب ان نعترف بالاسهام القيم لمنظومة الامم المتحدة في نجاح برامج التعاون التي اعدت لمنفعة البلدان النامية .

ولا شك في ان مقرر الجمعية العامة باعلان سنة ١٩٨٥ السنة الدولية للشباب ، قد ادى الى حركة نشطة على نطاق العالم ابرزت اهمية دور الشباب في مهمة تشكيل مستقبل البشرية . اننا في حاجة الى التأييد من ذلك القطاع الهام من السكان حتي يمكن خلق الاساس والظروف لمجتمع دولي اكثر انصافا وعدلا .

وانطلاقا من هذه الغايات النبيلة ، شكلت حكومة الجمهورية الدومينيكية لجنة قومية لتنسيق جميع الانشطة المتعلقة بالاعداد للسنة الدولية للشباب والاحتفال بها . وقامت تلك اللجنة بحملة نشطة داخل مختلف انحاء البلاد من اجل تعزيز دور الشباب في عملية التنمية القومية ، وفي الوقت نفسه اشراك شباب بلدنا في دراسة اكثر مشاكلنا حيوية ووضع الحلول لها .

ومن الاهمية بمكان ان يسمى المجتمع الدولي الى تشجيع برامج العمل التي تستهدف ضمان الامن الاقتصادي والاجتماعي للمسنين ، وتوفير سلسلة كاملة من الفرص لهم تمكنهم من الاستمرار في الاسهام في تنمية بلادهم .

وعلاوة على ذلك ، يرى وفد الجمهورية الدومينيكية ان الهدف المتعلق بالتنفيذ الفعلي لخطة العمل الدولية الخاصة بالاشخاص المسنين التي اعتمدتها الجمعية العامة نفسها ، من شأنه ان يؤدي الى انشاء هيئة ماثلة لمؤسسة الامم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) ، اى بعبارة اخرى ، انشاء برنامج تابع للامم المتحدة يمول من مساهمات طوعية ويكفل الحماية للاشخاص المسنين مثلما تكفل اليونيسيف الحماية للأطفال .

وفيما يتعلق باليونيسيف ، اجد لزاما على ان ابلغ المجتمع الدولي في هذه الجمعية العامة ان حكومة الجمهورية الدومينيكية قد نفذت حملة وطنية مكثفة لتحسين الاطفال ضد اخطر الامراض التي تصيبهم . وقد حظيت هذه الحملة بالاعتراف العام من جانب اليونيسيف ، وسيكون بوسعنا تحسين جميع اطفالنا قبل ١٩٩٠ .

ونحن نرى ان من المهم للغاية ان يشجع هذه الجمعية كل البلدان التي لم توقع بعد اتفاقية قانون البحار على ان تقوم بذلك . وفي العام الماضي اعلنت الجمهورية الدومينيكية تأييدها الثابت لإعلان كيتو بشأن تهريب العقاقير وأعربت عن تضامنها الكامل مع الرأى القائل بان تهريب العقاقير جريمة ضد البشرية . ومراعاة لخطورة مشكلة الاتجار غير المشروع في العقاقير ، فاننا نرحب باقتراح الامين العام بعقد مؤتمر دولي لبحث آثار هذه المشكلة الخطيرة ونؤيد هذا الاقتراح .

وان معالجة جميع جوانب هذه الآفة التي حلت بالبشرية تعد ضرورة حتمية للمجتمع الدولي ، بسبب الاضرار المادية والبشرية التي تسببها لمجتمعاتنا ، لا سيما لشبابنا ، وعواقبها التي لا يمكن التنبؤ بها .

وقد قامت الجمهورية الدومينيكية ، وعيا منها بالآثار الخطيرة المترتبة على تعاطي المخدرات والاتجار فيها بالنسبة لحياتنا الوطنية ، بحملة حازمة لمكافحة هذا البلاء الخبيث . ومنذ ايام قلائل ، اعلن رئيسنا على الامة بأسرها نبأ القبض والقضاء على عصابة من المتاجرين بالمخدرات كانت تضم اجانب ودومينيكيين في آن معاً .

وفي الوقت نفسه ، تود الجمهورية الدومينيكية الاعراب عن بالغ قلقها من تزايد أعمال الارهاب في الحياة الدولية . وان القلق ليساورنا على مصير ابنة رئيس السلفادور ونأمل أن يفرج عنها قريبا ، ليهداً بال امرتها ولتخف حدة التوترات التي تسبب فيها حادث الاختطاف هذا .

ويعد احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وتعزيزها جزءا اساسيا من سياسة الجمهورية الدومينيكية . وكثمرة لاهتمامنا البالغ بهذه الخطوط الرائدة ، استطير ان اذكر بفخر مشروع ، ان هذه الحريات والحقوق يجرى التمتع بها تمتعا فعليا في الجمهورية الدومينيكية . ان هذا واقع لا سبيل لانكاره . ونظرا لحرصنا على هذا الموضوع ، فاننا على استعداد دائما للتعاون مع الامم المتحدة وجميع هيئات منظومة الامم المتحدة في تعزيز حقوق الانسان والحريات الاساسية .

وقد ايدت الجمهورية الدومينيكية بحماس منذ البداية انشاء عقد الامم المتحدة للمرأة واشتركت مشاركة نشطة في مختلف ما يتصل به من أحداث ، بما في ذلك المؤتمر الذي عقد مؤخرا في نيروبي من اجل تقييم اهداف هذا العقد ، ونحن نشاطر الاهتمام العام بتحسين مركز المرأة وزيادة مشاركتها في التنمية .

وقد قدمنا ، بوصفنا البلد المضيف ، كل دعم واجب الى أنشطة معهد الامم المتحدة الدولي للبحث والتدريب للنهوض بالمرأة . ومن دواعي سرورنا البالغ ان نبصر مدى جودة وفعالية الاعمال التي انجزها هذا المعهد حتى الآن . وقد اظهرت الجمهورية الدومينيكية ، بقيامها بدور البلد المضيف ، التزامها بعقد الامم المتحدة للمرأة . ونود ان نشاهد جميع البلدان الموجودة هنا ان تتعاون مع هذا المعهد بقدر اكبر .

وان حضور هذا العدد الذي لم يسبق له مثيل من رؤساء الدول الى هذه الدورة ليعد دليلا واضحا على الاهمية المتزايدة التي توليها الدول الاعضاء للعلاقات الدولية ، فالامم المتحدة هي خير محفل نعرب فيه عن سياساتنا ونصوغ فيه بصورة جماعية المواقف بشأن الاوضاع السياسية والاقتصادية ونحدد الاستراتيجيات الانمائية المشتركة .

ونظرا لضرورة تكثيف هذه العلاقات ، فينبغي للأمم المتحدة أن توجه مسارها بأكثر الطرق فعالية . ويجب عليها أن تؤدي دورها كهيئة تجرى في إطارها المفاوضات المشتركة . ويجب على الأمم المتحدة أن تقدم الدعم إلى الدول الأعضاء في كفاحها من أجل الاستقلال السياسي وانماء شعوبها وتطويرها . والامر الأكثر أهمية أنه يجب على الأمم المتحدة أن تفتح الطريق أمام النضال اليومي من أجل عالم أكثر عدلا .

وفي هذه المناسبة التي يجري فيها الاحتفال بالذكرى السنوية الأربعين ، ينبغي لنا أن نتأمل تأملا هادئا وعميقا في التهديدات الخطيرة المسلطة على الجنس البشري ، المهدد حتى بالغناء الكامل . ويجب علينا بالمثل أن نعمل فكريا في العقبات الهائلة القائمة أمام تحقيق العدالة الاجتماعية الحقيقية في صفوف الشعوب وفيما بينها .

ولكن لنعترف مرة أخرى ، في هذا النضال العنيد الذي يخوضه ذوو الارادة الخيرة من أجل تحقيق هذا العالم الامثل الذي يسوده السلم والامن والعدالة والتضامن والتعاون ، الذي كان حلم مؤسسي هذه المنظمة العظيمة ، ان المنظمة هي التي تشكل انسب أداة لبلوغ هذه الاهداف السامية للبشرية . وعن طريق تعزيز ايماننا وجهودنا في هذه المنظمة سنسلم هذا العالم الامثل إلى اجيال جديدة يعد الحفاظ عليها وتوفير السلم والامن لها اكبر واجباتنا أمام التاريخ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠